إصدار اليوناميد لأهل دارفور

أصداء من دارفور

مارس ٢٠١٣

أنشودة سلام دارفور

حِوار مع محاسن عُثمان الطاهر

العمل من أجل حقوق المرأة في دارفور

آراء رئيسة وحدة النوع الإجتماعي حول التحديات والتقدم المحرز

التعرف على حياة أطفال الشوراع في دارفور

كفاح من أجل توفير المستلزمات المدرسية

حوار مع رئيس بعثة اليوناميد بالوكالة

عايشاتو ميندِاودو حول سُبل المضي قدماً

بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
(اليوناميد)

٢٤ فبراير٢٠١٣، الفاشر،شمال دارفور، فاطمة عبدو خليل (على اليمين) ومحاسن عُثمان الطاهر (على اليسار) تقفان لالتقاط الصورة لهما. تتمتع الحكامات بنفوذ إجتماعي كبير من خلال ترديد الأشعار والأغاني. تصوير: سجود القراي/ يوناميد.

أصداء
من دارفور

الجزء ٤ - عدد رقم ٢ مارس ٢٠١٣

في هذا العدد

قسم الأخبار

٣ | اليوناميد تُقدم مساعدات عاجلة للنازحين في شمال دارفور

٣ | اليوناميد ترعى مشاريع التعليم في وسط دارفور

٤ |رئيسة بعثة اليوناميد بالوكالة تتحدث في إفتتاح مجلس السلطة الإقليمية لدارفور

٥ | طيران اليوناميد يُخلي الجرحى في شمال دارفور ويُعزز وجوده في المنطقة

٦ | بدء عمليات تسجيل السلاح في غرب دارفور

٧ | الحكومة السُودانية وحركة متمردة يوّقعان إتفاق لوقف إطلاق النار

مقابلة

٨ | عايشاتو ميناودو:
«سيسود السلام في نهاية المطاف»

في فبراير ٢٠١٣، أجرت مجلة أصداء من دارفور مقابلة مع عايشاتو ميناودو حيث تناولت الكثير من الأهداف التي كانت تعمل على تحقيقها كممثلة خاصة مشتركة بالإنابة لليوناميد وكبيرة الوسطاء المشتركة المؤقتة.

البنية التحتية

١٨| أناس كثيرون وموارد قليلة: أطباء دارفور ومرضاهم

في دارفور، وهي منطقة في السودان تفتقر تماماً للبنيات التحتية المتطورة علاوة على ندرة الموارد العلاجية، ينبغي أن يجد العاملون بالمستشفيات طرقاً مبتكرة لتقديم حتى أبسط الخدمات الأساسية.

الأطفال

٢٢ |حياة أطفال الشوارع في دارفور

أدت سنوات الصراع الطويل إلى تدمير البنيات التحتية وخلفت نظام تربوي يفتقد إلى الخدمات الأساسية. وبأخذ هذه الخلفية في الإعتبار، ظلت دارفور تكافح من أجل تلبية إحتياجات أطفال الشوارع.

وجهة نظر

٢٥ |يجب فعل الكثير من أجل النساء في دارفور

إعداد يانجرويرك أنجاجاوى

ونحن إذ نحتفل باليوم العالمي للمرأة، فإننا نفعل ذلك على أساس أن الطريق، بالرغم من التقدم المحرز في السنوات الخيرة، لا يزال طويلاً أمام مشاركة المرأة في عملية السلام.

ثقافة

٢٥ | أُغنيات السلام في دارفور : مقابلة مع محاسن عثمان الطاهر

في مقابلة أجرتها معها في الفاشر تحدّثت أصداءٌ دارفور إلى السيدة محاسن عثمان الطاهر، وهي حكامة ذائعة الصيت، تغني للسلام والتعايش السلمي وإعادة الإعمار في دارفور.

كلمة رئيس التحرير

يسرني أن أقدم لكم عدد شهر مارس من أصداء دارفور والذي يحوي ٣٢ صفحة مما مكّن المجلة من تغطية أخبار اليوناميد وأهالي دارفور بصورة أكثر عمقاً. يحوي العدد الحالي، كغيره من الأعداد الأخيرة من أصداء دارفور، أخبار ومقالات ومقابلات لا تقتصر على جوانب الحياة في دارفور فحسب بل تشمل جهود اليوناميد المستمرة لتسهيل الوصول إلى سلام نهائي في الإقليم.

يحوي هذا العدد مقابلتين، الأولى حصرية مع رئيس البعثة بالإنابة. في تلك المقابلة، تحدثت الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة وكبيرة الوساطاء المشتركة المؤقتة، السيّدة عايشاتو ميندودو عن العديد من الأهداف التي تعمل على تحقيقها منذ توليها مهام رئيس البعثة بالوكالة في الأوّل من أغسطس ٢٠١٢. أجرى السيّد عماد الدين رِجال المقابلة الثانية(صورة الغلاف) مع محاسن عُثمان الطاهر. في تلك المقابلة، تحدثت السيّدة محاسن الطاهر إلى أصداء دارفور حول دور الحكّمات في دارفور وتبادلت الآراء حول أثر فنّها على النسيج الإجتماعي في دارفور.

في زاوية وجهات النظر في هذا العدد، عرضت السيّدة ياغراورك أنجاجوى، رئيسة وحدة إستشارية النوع باليوناميد أفكارها حول الإحتفال باليوم العالمي للمرأة في دارفور وأبانت أنه ورغم مشاركة المرأة في عملية السلام ، لا زالت المسيرة طويلة. ورغم التحديات الكثيرة، خطت اليوناميد خطوات حثيثة للعمل مع كل مكوّنات المجتمع في دارفور بدءاً من المجتمعات المحلية ومروراً بالمؤسسات الحكومية لحشد الدعم للمرأة في درافور.

في مقاله" أُناس كُثر، موارد شحيحة: أطباء دارفور ومُرضاهم" قدّم السيّد آلبرت غونزاليس فاران مقال يُجسد التحديات التي تواجه العاملين في المهن الطبية في أقليم دارفور في السودان حيث يفتقر إلى البُنى التحتية المتطورة مع شُح الخدمات الطبية. ويمثل المقال المصوّر إشادة بالمرضى المحتاجين إلى الرعاية وخصوصاً الأطباء والممرضين الذين يسهرون على راحة المرضى في ظل موارد شحيحة لا تكفي لتلبية إحتياجات المرضى وتقديم العلاج لهم بكل كرامة وبالإحترام الذي يستحقونه.

في مقالها بعنوان "أضواء على حياة أطفال الشوراع في دارفور"، كتبت السيدة شارون لوكونكا عن معاناة أطفال الشوراع في دارفور. شرّدت السنوات العشرللصراع في دارفور مئات الآلاف من مساكنهم مع إنعدام سُبل العيش وتدهور البُنى التحتية في ظل نظام تعليمي يفتقر إلى الخدمات الأساسية. وعلى هذه الخلفية، تكابد دارفور لتلبية إحتياجات هؤلاء الأطفال.

في الختام، في مقاله " تقليد صناعة الطحين" يلقي السيّد عماد الدين رِجال نظرة على عادة إستخدام حجر الرحى "المرحاكة" لصنع الطحين. تستخدم النساء في دارفور ،بما في ذلك المُدن الكبيرة، حجر الرحى التقليدي رغم إمكانية الوصول إلى الكهرباء والقدرة الإقتصادية لشراء أدوات الطبخ الحديثة. تعود تقنيات إستخدام حجر الرحى إلى مئات السنين وتوّرث من جيل إلى جيل.

بينما تتلمس أصداء دارفور خُطاها كمجلة وليدة، نُرحب بملاحظاتكم. لإرسال تعليقاتكم عبر البريد الإلكتروني، نرجو كتابة «خطاب إلى المُحرر/ أصداء دارفور» على شريط الموضوع وإرسال البريد الإلكتروني إلى: unamid-publicinformation@un.org

كيرك ل. كروكر
رئيس قسم النشر

على الغلاف

٣ مارس ٢٠١٣، أدى أفراد من الكشافة والرائدات في الفاشر، شمال دارفور رقصة شعبية في إفتتاح حفل التخرج في جامعة الفاشر. تصوير: آلبرت غونزاليس فاران.

٢٤ فبراير ٢٠١٣، الفاشر،شمال دارفور، تعتبر محاسن عُثمان الطاهر، المصورة هنا، واحدة من بين أميّز الحكامات في الفاشر، وهن نساء يتمتعن بنفوذ إجتماعي كبير من خلال ترديد الأشعار والأغاني. تصوير: سجود القراي/ يوناميد.

أصداء
من دارفور

مدير شعبة الاتصال الإعلام
مايكل ماير

رئيس قسم النشر
كيرك ل. كرويكر

فريق الكتابة
عبدالله شعيب
عماد الدين رجال
شارون لكونكا

تصميم
آلاء مياحي
أري سانتوسو

تصوير
آلبرت غونزاليس فاران
سجود القرّاي

كتاب مشاركون
كريس سيسمانك
رانيا عبدالرحمن
كوني موروﻻي

قسم الترجمة
نبيل محمد
رندالا عيد
العواد العواد
أحمد إبراهيم
عبد الله عبد الرحيم
أدم وار

facebook.com/UNAMID

twitter.com/unamidnews

إصدار اليوناميد ـ شعبة الاتصال والإعلام
بريدالكتروني: unamid-publicinformation@un.org
موقع الكتروني: http://unamid.unmissions.org

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب اليوناميد بشأن الحالة القانونية لأي دولة، إقليم، مدينة أو منطقة، أو سلطاتها، او بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

بالإمكان استخدام المواد الواردة في هذا المنشور بحرية أو إعادة طبعها، شريطة ذكر المنشور كمصدر.

اليوناميد تُقدم مساعدات عاجلة للنازحين في شمال دارفور

بقلم كريس سيمانيك ورانيا عبدالرحمن

من ١٧ إلى ٢٢ يناير، قدمت اليوناميد أكثر من ٥٦ الف كيلوجرام من المساعدات الإنسانية العاجلة بالبر والجو لآلاف السُكان الذين نزحوا في قُرى سرف عُمرة وكبكابية والسِريف وأبوقمرة.

شملت المساعدات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف ومكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة ومفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة مواد غير غذائية مثل المشمعات والمفارّش ومعدات تنقية المياه.

بالإضافة إلى توفير حزمة متكاملة من المساعدات اللوجستية لأيصال المساعدات، وفرت البعثة دوريات حراسة لعمال العون الإنساني لتمكينهم من أداء مهامهم بالإضافة إلى دعم جهود الوساطة لتخفيف حدة التوتر في جبل عامر.

وأبانت السيدة عايشاتو ميناداودو، الممثلة الخاصة المشتركة لبعثة الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في دارفور(اليوناميد) بالإنابة وكبيرة الوساطاء المُشتركة المؤقتة قائلة «تُمثل العملية خطوة هامة بالنسبة لليوناميد وشركائها». ومضت قائلة «لمسنا قدر كبير من التعاون من قبل كل الأطراف المعنية وعلى جميع المستويات مما يؤكد إمكانية الوصول إلى المحتاجين بإسرع وقت».

تدهّور الوضع الإنساني في شمال دارفور في مطلع يناير بسبب المواجهات بين قبائل الأبالة والبني حسين حول مناجم الذهب في منطقة جبل عامر مما أفضى إلى نزوح عشرات الآلاف و مقتل أكثر من مائة شخص حسب الإحصاءات الحكومية.

قدّمت اليوناميد عون إنساني إلى عشرات الآلاف من السكان اللذين نزحوا في السِريف ، شمال دارفور نتيجة للإحتكاكات القبلية حول مناجم الذهب في منطقة جبل عامر. تصوير سِجود القرّاي.

اليوناميد ترعى مشاريع التعليم في وسط دارفور

بقلم رانيا عبدالرحمن

في ٨ يناير ٢٠١٣، زارت السيدة عايشاتو ميناداودو، الممثلة الخاصة المشتركة لبعثة الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في دارفور(اليوناميد) بالإنابة، مدرسة السلام الأساسية في زالنجي بوسط دارفور وقدمت مستلزمات مدرسية لمدير المدرسة. تصوير: رانيا عبدالرحمن، يوناميد.

في ٨ يناير، شارك المئات من الرجال والنساء والأطفال في حفل إفتتاح ثلاث من مشاريع الأثر السريع نفذها جنود حفظ السلام الروانديون التابعون لليوناميد في زالنجي،حاضرة ولاية وسط دارفور. تُمثل المشاريع والتي تهدف إلى تحسين المرافق في مدرستي السلام الأساسية والزهراء الثانوية للبنات جهود اليوناميد المستمرة لدعم نظم التعليم المحلية في دارفور لخلق بيئة مواتية للتعلم.

أفتتحت السيّدة عايشاتو ميناداودو، الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة لليوناميد وكبيرة الوساطاء المُشتركة المؤقتة، المشاريع رسمياً وشملت تشييد أربع فصول دراسية ومرافق وتوفير الأثاث المدرسي وأدوات مكتبية لمدرسة السلام الأساسية وتشييد حائط أمني لمدرسة الزهراء الثانوية.

وخلال كلمة ألقتها في الإحتفال والذي أُقيم في مدرسة الزهراء الثاتوية للبنات، أوضحت السيّدة ميناداودو بأنّ مشاريع الأثر السريع هي مشاريع صغيرة تهدف إلى خدمة المجتمعات المحلية. وأشارت قائلة «هذه المدارس والمشاريع التي أوجدتها اليوناميد لاتُمثل إجمالي العمل الذي نفذته البعثة في دارفور بل تعكس أفضل ما تنوي تحقيقه».

تُمثل مشاريع الأثر السريع الثلاث محصلة لمشاورات مع المجتمعات والسُلطات المحلية خصوصاً مُعتمد محلية زالنجي ووزارة التربية بالولاية. وخلال المناقشات، إلتزمت الأطراف بدعم المدرستين

وضمان حصول المجتمعات على الموارد التي تُعينها على الحِفاظ على هذه المرافق. وأضافت السيّدة ميناودو قائلة «توافقت المجتمعات في جميع أرجاء دارفور ، كما فعلتم ، على إتخاذ قرارات بشأن أنجع السُبل لخدمة مجتمعاتهم». ومضت قائلة «مع تنوّع مقترحات مشاريع الأثر السريع ، نرى أن أهل دارفور يضعون الأساس لبناء مستقبل آمن ومزدهر».

منذ ٢٠٠٧، عملت اليوناميد عن قُرب مع المجتمعات والمنظمات غير الحكومية لمعالجة القضايا الأساسية التي أفضت إلى الصراع في دارفور وتقديم سُبل تحسين الظروف المعيشية لسكان الإقليم. ففي ولاية وسط دارفور وحدها نُفذ ٦٦ مشروع من مشاريع الأثر السريع حيث شملت مجالات التعليم والصحة والمياه وتنمية المرأة وسيادة حُكم القانون. ■

رئيسة بعثة اليوناميد بالوكالة تتحدث في إفتتاح مجلس السلطة الإقليمية لدارفور

بقلم كوني مورولي

في خطاب ألقي في يوم ١٦ يناير، خاطبت السيّدة عايشاتو ميناودو، الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة لليوناميد وكبيرة الوسطاء المُشتركة المؤقتة، الحضور في إفتتاح مجلس السلطة الإقليمية لدارفور في نيالا بجنوب دارفور وأشارت إلى أن الحدث يمثل معلماً بارزاً في تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور.

وأبانت السيّدة عايشاتو ميناودو أن تكوين المجلس يُكمل بناء السُلطة الإقليمية كآلية أساسية ليس لتنفيذ بنود وثيقة الدوحة لسلام دارفور فحسب بل للتنسيق مع المؤسسات الحكومية المعنية بالإنعاش وجهود إعادة البناء في دارفور.

يطّلع مجلس السلطة الإقليمية لدارفور بمهام الإشراف والمراقبة والتنظيم كما أنه مفوّض بمراجعة القوانين والتوصية بإجراءات تشريعية تُعزز التنسيق والتعاون بين ولايات دارفور وتقييم أداء السُلطة الإقليمية وإجازة ميزانياتها لضمان ترشيد الصرف والمحاسبية.

وقالت «أحث الجميع ببذل قُصارى جهدهم لتحمل المسؤولية العامة وبذلك تكونوا أهلاً للثقة». وأضافت «أدعو الحكومة لتمكين وتمويل كل من المجلس التنفيذي ومجلس السلطة الإقليمية لدارفور ليعملا بصورة جيّدة وفعّالة.»

وأوضح د.التيجاني سيسي، رئيس السلطة الإقليمية لدارفور، بأن إقتتاح المجلس يمثل خطوة تجاه تحقيق الإستقرار والتنمية. وثمّن سيادته جهود دولة قطر واليوناميد كشريكين رئيسين للسطة الإقليمية لدارفور في دعم الأنشطة الرامية لتعزيز السلام. وحث د. سيسي الحكومة للإيفاء بإلتزاماتها تجاه تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور. ■

في يوم ١٦ يناير، خاطبت السيّدة عايشاتو ميناودو، الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة لليوناميد الحضور في إفتتاح مجلس السلطة الإقليمية لدارفور في نيالا بجنوب دارفور. تصوير كوني مورولي، اليوناميد.

زالنجي ، وسط دارفور

في ١ فبراير ٢٠١٣، نظّمت اليوناميد سباق للخيول كجزء من نشاطات التوعية المجتمعية المستمرة لتعزيز السلام في الإقليم. حضر هذه المناسبة الآلاف من الناس. تصوير إيناجو إيناجو، اليوناميد.

الفاشر ، شمال دارفور

في ١٠ يناير٢٠١٣، أدى طلاب مدرسة المُعاقين عقلياً أغنية في المركز السُوداني للمعاقين لعرض مواهبهم والإحتفال باليوم العالمي للمعاقين في الإحتفال الذي ساهم فيه قسم حقوق الإنسان في اليوناميد. تصوير سِجود القرّاي، اليوناميد.

طيران اليوناميد يُخلي الجرحى في شمال دارفور ويُعزز وجوده في المنطقة

بقلم رانيا عبدالرحمن

في ٢٤ فبراير ٢٠١٣، أجلى طيران اليوناميد ٣٧ جريحاً من المدنيين من بينهم إمراءة وطفلين من محلية السِريف إلى الفاشر لتلقي العلاج. تصوير رانيا عبدالرحمن، اليوناميد.

في ٢٤ فبراير٢٠١٣، أجلى طيران اليوناميد ٧٣ جريحاً من المدنيين من بينهم إمرأة وطفلين من محلية السِريف إلى الفاشر لتلقي العلاج. بالإضافة إلى ذلك، نقلت البعثة ٢٧٠٠ كيلوغرام من الإمدادات الطبية وغيرها لمساعدة ضحايا السريف ضمن جهودها المستمرة لمقابلة إحتياجات المدنيين المتأثرين بالمواجهات القبلية في شمال دارفور.

في ١٢ فبراير، تلقت البعثة معلومات تُفيد بتجدد القتال بين قبائل البني حُسين والأبالة في منطقة الجحير والتي تبعُد حوالي ١٠ كيلومترات غربي السريف.

في ٢٣ فبراير، وصلت المعارك إلى مشارف مدينة السريف. في الحال، نشّطت اليوناميد خُطتها لحماية المدنيين والإستجابة إلى تقارير العُنف من خلال نشر جنود حِفظ السلام لتأسيس قاعدة عمليات مؤقتة لتأمين المنطقة وتسهيل عمل منظمات العون الإنساني.

نتج الوضع الإنساني القائم حالياً عن إندلاع أعمال العُنف بين قبيلتي الأبالة والبني حسين في منطقة جبل عامر في شمال دارفور في ٥ يناير٢٠١٣ مما تسبب في نزوح أكثر من ١٠٠ الف شخص.

ظلت اليوناميد تدعم مبادرات الوساطة بين الطرفين وتُسيّر دوريات حراسة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وزادت عدد دوريات الحِراسة اليومية في أكثر المناطق تأثراً بالعنف في شمال دارفور. ■

بدء عمليات تسجيل السلاح في غرب دارفور

بقلم كاترينا فيولانيت وكريس سيمانيك

في ٣٠ يناير ٢٠١٣، إنطلقت عمليات تسجيل ووسم الأسلحة في حاضرة ولاية غرب دارفور، الجِنينة. تصوير كاترينا فيولانيت، اليوناميد.

بدأت رسمياً أول عمليات أسلحة المدنيين في حاضرة ولاية تسجيل ووسم غرب دارفور، الجنينة. وخلال الست أشهُر القادمة، تتوقع الحكومة السُودانية تسجيل حوالي ٣٠ الف قطعة سلاح وذلك بهدف الحد من إنتشار السلاح وتخفيف وتيرة العُنف في المنطقة.

تجّمع أكثر من ٢٠٠ مشارك من الاجهزة الحكومية والسلك الدبلوماسي وإتحادات الإدارة الأهلية والمنظمات غير الحكومية في ورشة عمل إستمرت ليومين نظمتها وزارة الداخلية ومفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج القومية ومركز بون الدولي للتحول وهدفت الورشة إلى حشد الدعم لتسجيل ووسم الأسلحة الخفيفة. وفي لفتة رمزية، سجل ١٠ زعماء قبائل مُختلفة أسلحتهم.

ترأس حفل الإفتتاح السيّد إبراهيم محمود، وزير الداخلية والسيّد حيدر جالكوما، والي ولاية غرب دارفور وتلته ورشة عمل إمتدت ليوم وهدفت إلى تعريف أصحاب الشأن المحليين والدوليين بمبادرة تسجيل الأسلحة وتعزيز التعاون لضمان نجاحها.

ورغم طواعية عملية تسجيل ووسم السلاح ، تعتبر جميع الأسلحة غير المُرخصة غير قانونية بعد مُضي ست أشهُر قابلة للتجديد.

وفّر برنامج الأُمم المُتحدة الإنمائي واليوناميد الدعم الفني واللوجستي لهذه ا لفعا لية . ■

نيالا، جنوب دارفور

في ٣٠ يناير٢٠١٣، وصل السيّد مُحمد شمباز ، المُمثل الخاص المُشترك لبعثة الأُمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في دارفور(يوناميد) المُعيّن إلى رئاسة البعثة في الفاشر ومن ثم طاف على كُل ولايات دارفور للقاء موظفي البعثة الموجودين في القِطاعات وتلقي تنوير حول آخر التطورات في دارفور. تصويرسجود القرّاي، اليوناميد.

السريف، شمال دارفور

في ٢٤ فبراير٢٠١٣، نقلت البعثة ٢٧٠٠ كيلوغرام من الإمدادات الطبية وغيرها لمساعدة ضحايا السريف ضمن جهودها المستمرة لمقابلة إحتياجات المدنيين المتأثرين بالمواجهات القبلية في شمال دارفور. تصوير رانيا عبدالرحمن، اليوناميد.

الحكومة السُودانية وحركة متمردة يوّقعان إتفاق لوقف إطلاق النار

إعداد مركز الأمم المتحدة للأنباء

في ١١ فبراير ٢٠١٣، أعلنت وسيطة الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن توقيع إتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السُودانية وحركة العدل والمساواة، فصيل محمد بشر، وهي أحد الحركات المسلحة الأساسية في دارفور، لدفع عملية السلام للأمام.

وقالت السيّدة عايشتو ميناودو، وهي أيضا الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة لليوناميد «يمثل الإتفاق إنفراجا رئيسيا في طريق تحقيق إتفاق سلام شامل ومُستدام في دارفور».

وقّعت الحكومة السُودانية، ممثلة في وزير الدولة ورئيس آلية المُتابعة لدارفور، السيّد أمين حسن عُمر مع حركة العدل والمساواة مُمثلة في السيّد أركو سليمان ضحية نائب رئيس الحركة ورئيس وفد التفاوض إتفاق وقف إطلاق النار في ٨ يناير٢٠١٣ في الدوحة، قطر. يضع الإتفاق أُسس بدء التفاوض بشأن القضايا الفنية الأخرى مثل السُلطة وتقاسم الثروة وعودة النازحين واللاجئين.

بدأت مباحثات وقف إطلاق النار الشهر الماضي في قطر وفق المعايير المنصوص عليها في وثيقة الدوحة لسلام دارفور. تشكل الوثيقة أساساً لوقف إطلاق النار الدائم وإتفاق السلام الشامل لوقف القتال الدائر بين الحكومة والمليشيات الموالية لها والحركات المتمردة في الإقليم والذي إمتد لعشر سنوات.

حركة العدل والمساواة هي ثاني الحركات المسلحة المُوّقعة على وثيقة الدوحة لسلام دارفوربعد توقيع حركة التحرير والعدالة على الوثيقة في العام المُنصرم. عقب توقيع الإتفاق، هنأت السيّدة عايشتو بالصعاب وتحتاج إلى قدر كبير ميناودو الطرفين وعبّرت عن من العزم والمُثابرة وتقديم أملها في أن يُشجع الإتفاق التنازلات من كلا الطرفين». الحركات غير المُوقعة للحاق وأكّدت إلتزامها بالعمل مع بركب السلام. طرفي النزاع لتحقيق سلام شامل وقالت «مسيرة السلام ملئية في دارفور. ■

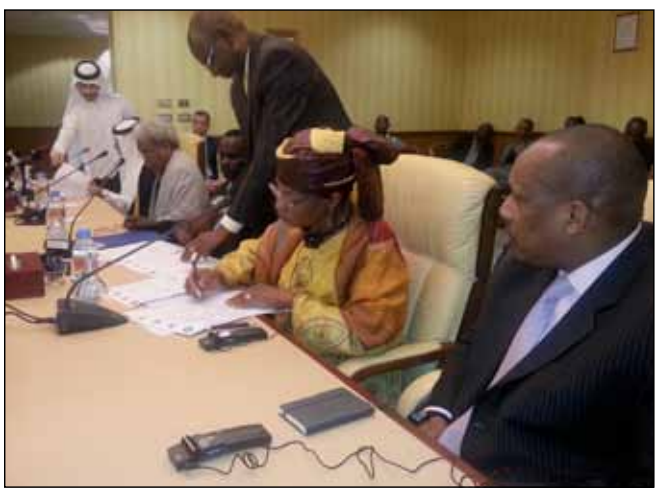

في١٠ فبراير ٢١٠٣ وقّعت الحكومة السُودانية و فصيل مُحمد بشارالتابع لحركة العدل والمساواة ، أحد أكبر الحركات المّسلحة في دارفور إتفاق لوقف إطلاق النار. عدسة: اليوناميد.

عايشاتو مينداودو: «سيسود السلام في نهاية المطاف»

في فبراير ٢٠١٣، أجرت مجلة أصداء من دارفور مقابلة مع عايشاتو مينداودو حيث تناولت الكثير من الأهداف التي كانت تعمل على تحقيقها كممثلة خاصة مشتركة بالإنابة لليوناميد وكبيرة الوسطاء المشتركة المؤقتة.

أجرى المقابلة كيرك ل. كروكر

في ١٦ ديسمبر ٢٠١٢، لقاء بين عايشاتو مينداودو، الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة في دارما بشمال دارفور، والجنرال محمد بشر وآخرين من قادة حركة العدل والمساواة، السودان. تصوير: آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

قبل عشر سنوات، سيطرت أخبار دارفور على وسائل الإعلام الدولية عندما نشب قتال بين الميليشيات القبلية والجماعات المتمردة والقوات السودانية وأدى إلى إزهاق آلاف الأرواح. وكانت غالبية ضحايا هذا الصراع من أهل دارفور الأبرياء. ومنذ تلك الأيام الصعبة، تغيرت الصورة على الأرض، جزئياً بفضل مساعدة اليوناميد. ومع وجود أكثر من ٢٥ ألف عنصر من الجيش والشرطة والموظفين المدنيين، تعدّ اليوناميد أكبر قوة دولية لحفظ السلام في العالم.

في العام ٢٠٠٨، عندما تمّ نشر البعثة عقب إنشائها رسمياً في العام ٢٠٠٧، أشارت التقارير إلى مقتل الآلاف سنوياً جرّاء القتال الدائر. وفي السنوات التالية، بدأت هذه الأعداد بالإنخفاض. ولكن خلال العام ٢٠١٢، تعرضت المكاسب التي تحققت في السنوات السابقة للخطر حيث تصاعد العنف في بعض أنحاء دارفور ما مثّل تحدياً لأهل دارفور والمجتمع الدولي وحكومة السودان.

وكالعادة، فإن الضحايا الرئيسيون في هذه الصراعات هم المدنيون من أهل دارفور. وفي حين أنّ السلام في دارفور يصبّ في مصلحة جميع أهل السودان بصفة عامة وأهل دارفور الذين عانوا طويلاً بصفة خاصة، واجهت اليوناميد تحديات كبيرة في سبيل تحقيق تفويضها الذي يهدف إلى حماية المدنيين وتسهيل المساعدات الإنسانية ودعم عملية السلام.

في فبراير ٢٠١٣، تحدثت مجلة أصداء من دارفور مع عايشاتو مينداودو،

”يمثل اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور معلماً هاماً في الجهود المبذولة لحلّ الصراع في دارفور. وتوفر الاتفاقية فرصة فريدة لبداية جديدة في دارفور.“

الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة وكبيرة الوسطاء المشتركة المؤقتة لمعرفة المزيد عن منظورها الاستراتيجي حول هذه التحديات وإلقاء نظرة على بعض التطورات التحويلية التي تعمل على تحقيقها منذ توليها منصبها كممثلة خاصة مشتركة بالإنابة لليوناميد في ١ أغسطس ٢٠١٢.

أصداء من دارفور: نشكرك على تخصيص الوقت للتحدّث معنا اليوم. أولاً، هل لك أن تخبرينا قليلاً عن خلفيتك المهنية وكيف أنّ عملك السابق أكسبك ربما منظوراً فريداً لقيادة أكبر بعثة حفظ سلام في العالم؟

ميندادودو: شكراً لكم على منحي الفرصة للتحدث إليكم اليوم عن بعض القضايا الملحة التي واجهتها اليوناميد خلال ولايتي.

في ما يتعلّق بخلفيتي، آخر منصب شغلته قبل انضمامي إلى اليوناميد كان وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون في النيجر، وذلك لأكثر من ١٠ سنوات. إنطوى ذلك العمل على ممارسة دبلوماسية ومفاوضات رفيعة المستوى ووساطات لتسوية النزاعات. كما وانطوى على بناء وفاق وشراكات وعقد تحالفات حول قضايا ذات اهتمام مشترك. وشاركت على وجه التحديد في عدد من عمليات الوساطة وتسوية النزاعات، لا سيما في دول غرب أفريقيا، بما في ذلك ساحل العاج والتوغو وغينيا بيساو والنيجر. وشغلت كذلك منصب وزيرة التنمية الاجتماعية والسكان وحقوق المرأة في النيجر.

كل هذا إلى جانب خلفيتي الدراسية - أحمل درجة الدكتوراه في القانون الدولي وكنت أستاذة للقانون الدولي- وكذلك عملي كعضو في المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني لتعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة وسيادة القانون، نفعتني كثيراً في عملي الحالي كممثلة خاصة مشتركة بالإنابة وكبيرة الوسطاء المشتركة المؤقتة. باختصار، أستطيع القول إنّ خبرتي السابقة مدّتني بنفاذ البصيرة لمواجهة التحديات الراهنة التي أواجهها في مسؤولياتي اليومية، لا سيما في إطار الحقائق التي تؤثر على عمل البعثة لناحية حماية المدنيين واتخاذ مبادرات الوساطة وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وكلّ ذلك لمصلحة دفع عملية السلام قدماً.

ونظراً إلى الأعمال الجارية وكثافة المفاوضات في بعض الأحيان والأحداث الأخرى داخل دارفور وخارجها، فإنّني أمضي معظم وقتي بين جهود الوساطة وتنفيذ تفويض اليوناميد الأساسي المتمثل بحماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور. لذلك يسرّني وجودي معكم اليوم لمناقشة بعض القضايا الرئيسية التي تواجهها البعثة ولن تفكّ تواجهها بلا شكّ.

أصداء من دارفور: يميل نقاد اليوناميد إلى تجاهل تعقيدات الوضع على الأرض بما في ذلك الصراع بين القبائل والمنافسة الشديدة على الموارد الطبيعية وربما الأهم من ذلك غياب اتفاق سلام شامل من شأنه توفير دفع للأمام لدارفور. ما رأيك في ما يتعلّق بعمل اليوناميد من دون وجود اتفاق سلام شامل؟

ميندادودو: نشرت اليوناميد قواتها في العام ٢٠٠٨ كأكبر وأغلى بعثة حفظ سلام، لم تكن أوّل عملية هجين لحفظ السلام وحسب بل كانت كذلك أول بعثة حفظ سلام تعمل من دون اتفاق سلام شامل أو جامع.

إنّ اتفاقية دارفور للسلام للعام ٢٠٠٦ التي على أساسها نشرت اليوناميد لم تكن شاملة. لذلك اشتمل تفويض البعثة على دعم الجهود الجارية لتحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع في دارفور وهي الجهود المرسخة الآن في إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للسلام في دارفور الذي وضع حجر الأساس لاستراتيجيتنا لمعالجة ضرورات إدارة البعثة من دون اتفاق سلام شامل.

تشدّد الركيزة الأولى للاستراتيجية على دعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وتخاطب الوثيقة الاحتياجات الأساسية لأهل دارفور العاديين، ألا وهي السلام وتقاسم السلطة والمساواة في الحصول على الموارد والعدالة والمصالحة وحقوق الإنسان والسعي لتحقيق سبل عيش أفضل. وبغية رفع الوعي حول الاتفاقية وتعزيز انضمام الحركات التي رفضت التوقيع عليها، قدمت اليوناميد الدعم اللوجستي والفني لأكثر من ١٤٠ ورشة عمل عقدت في دارفور والخرطوم حول نشر الوثيقة. حضر هذه الورش أكثر من ٢٥ ألف شخص للتعرف على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتداول حول الأحكام العديدة التي تنص عليها والتي سيستفيد منها في نهاية المطاف أهل دارفور العاديين.

وعلى الرغم من التأخير في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، أحرز تقدم ملحوظ، حيث تقدم اليوناميد المساعدة الفنية والدعم اللوجستي للسلطة الإقليمية في دارفور. ويرأس قائد قوات اليوناميد لجنة وقف إطلاق النار المعنية بتنفيذ الترتيبات الأمنية النهائية. بالإضافة إلى ذلك، تمّ افتتاح اللجنة المشتركة في ديسمبر ٢٠١١، وهي الجهة التي تتعامل مع القضايا التي تحال إليها من لجنة وقف إطلاق النار. كما وأنّ لجنة متابعة التنفيذ المكلفة بالإشراف على تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تمارس نشاطها الآن.

كما وتبعث آليات رئيسية أخرى منصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور على الأمل والتقدم. فقد تمّ تعيين الدكتور التيجاني سيسي

رئيساً للسلطة الإقليمية في دارفور في سبتمبر ٢٠١١؛ وتم تعيين مدع خاص وقضاة للمحكمة الخاصة لدارفور في يناير٢٠١٢؛ وتم تكوين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في يناير ٢٠١٢ وتمّ تعيين أعضائها بمرسوم رئاسي؛ وفي يناير ٢٠١٣ افتتح رسمياً مجلس السلطة الإقليمية في دارفور لتسيير أعمال السلطة.

تدلّ هذه التطورات على التزام الأطراف الموقعة بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور وتمسكهم بما جاء بالاتفاقية، حيث تشكل هذه العناصر الإطار المؤسسي الأساسي اللازم لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ونشر ثقافة السلام. تمثل الوثيقة خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام في دارفور التي دعمتها اليوناميد منذ البداية ولم أنفكّ أدعمها شخصياً بصفتي الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة وكبيرة الوساطاء المشتركة.

أصداء من دارفور: شهدت اليوناميد مرحلة بداية وتأسيس طويلة على غير العادة بسبب المشاكل التي صاحبت تشكيل ونشر قوتها ولم تتمكن خلال تلك المرحلة من تنفيذ تفويضها لناحية الحماية بشكل كامل. ونتيجة لذلك، عانت سمعة البعثة. ماذا فعلت لتنشيط استراتيجيات اليوناميد المتعلقة بحماية المدنيين؟ وكيف تعمل اليوناميد على تحسين الوضع الأمني ؟

ميندادو: بالفعل عانت اليوناميد في البداية من بعض الصعوبات. ولا شكّ في أننا واجهنا تحديات كبيرة لا سيما من حيث وضع المعدات المطلوبة للقوات في الميدان، ولكن يسرّني القول إننا نعمل بلا كلل للتصدي لهذه التحديات وقد حققنا بعض النتائج بفضل تعاون البلدان المساهمة لناحية المكوّنين العسكري والشرطي ودعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد استطاعت البعثة المساهمة في حماية المدنيين في دارفور بعدة طرق رئيسية.

على المستوى الأساسي، إنّ وجود البعثة بذاته يساهم في الاستقرار ويشكّل رادعاً للعنف نظراً إلى نشر الموظفين المدنيين وعناصر الشرطة والجيش في جميع أنحاء دارفور. في العام ٢٠١٠، نفذت اليوناميد استراتيجية جديدة للدوريات عبر زيادة عدد الدوريات اليوميّة. وامتدت استراتيجية تسيير الدوريات على مدار ٢٤ ساعة إلى المواقع الميدانية المتوغلة ودوريات لحماية المدنيين حتى في إطار نشاطاتهم اليومية كجمع الحطب والماء والعشب.

على الرغم من استمرار الأعمال العدائية في بعض مناطق دارفور بسبب الاشتباكات القبلية والعناصر الإجرامية والمواجهة بين الحركات المسلحة والحكومة، إنخفض عدد الأشخاص المتضررين من العنف سنوياً بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١. واستجابة لزيادة عدد وخطورة حوادث العنف في أنحاء دارفور في العام ٢٠١٢، قمنا بمراجعة وتحديث استراتيجيتنا لحماية المدنيين وقد أصبحت الآن متعددة الأبعاد وقائمة على المجتمع مع آلية مستحدثة للإنذار المبكر صممت لتلبية احتياجات السكان المهددين والوصول إليهم بسرعة عبر التشكيل السريع لفرق الاستجابة.

صممت هذه الآليات المنتشرة في جميع أنحاء دارفور لتعزيز قدرة اليوناميد لمنع العنف ومعالجة الحالات الناشئة على نحو استباقي والاستجابة للاحتياجات الإنسانية والحماية بفعالية أكبر. هذا المنهج المتعدد الأبعاد هو الذي يجمع بين تدابير الحماية والمشاركات السياسية وإنشاء بيئة وقائية مكّنت اليوناميد وشركائها من معالجة الأزمة التي حلت مؤخراً في جبل عامر في شمال دارفور والاستمرار في الاستجابة لها بطريقة أكثر تنسيقاً واسجاماً وشمولية مع التعاون الفعال من حكومة السودان والحركات والمجتمعات المعنية في المناطق المتضررة.

في حين تقع المسؤولية الرئيسية لحماية المدنيين في دارفور بالطبع على حكومة السودان، تكمّل اليوناميد ذلك العمل. تشتمل استراتيجيتنا الجديدة للحماية على زيادة عدد الدوريات اليومية ونشر الموظفين المدنيين في المناطق الحساسة وتعاون أوثق مع

في ٩ أغسطس ٢٠١٢ في كتم، شمال دارفور، نساء من معسكر كساب للنازحين ينتظرن تلقي العناية الطبية من عيادة الطوارئ التي أقامتها كلّ من اليوناميد ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة بشمال دارفور. وقد أجبر سكان معسكر كساب على الفرار من منازلهم في أعقاب سلسلة الهجمات العنيفة التي شهدتها المنطقة وأدت إلى تشريد النازحين. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

"استجابة لزيادة عدد وخطورة حوادث العنف في أنحاء دارفور في العام ٢٠١٢، قمنا بمراجعة وتحديث استراتيجيتنا لحماية المدنيين وقد أصبحت الآن متعددة الأبعاد وقائمة على المجتمع."

في ١٢ أغسطس ٢٠١٢ في كتم، شمال دارفور، تسلم قوات حفظ السلام التابعة لليوناميد قرابة ١٠٠ صندوق من المستلزمات الطبية إلى مستشفى كتم الريفي في أعقاب سلسلة حوادث العنف التي بدأت في ١ أغسطس وأسفرت عن تشريد النازحين الذين كانوا يعيشون في معسكر كساب وأجبرتهم على الفرار من منازلهم والبحث عن ملجأ في كتم. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

النازحين وقادتهم وتنسيق أكثر إحكاماً على مستوى القاعدة مع هيئات حكومة الولاية والحكومة الاتحادية وتطوير آليات إبلاغ قوية حول العنف الجنسي والأطفال في النزاعات المسلحة.

إنّني على ثقة بأنّ جهودنا الحالية المتعلقة بصقل وضبط استراتيجياتنا للحماية سوف تقطع شوطاً طويلاً في الاستجابة العاجلة للبلاغات عن أعمال العنف والتشريد وسرعة إيصال المساعدات الإنسانية الى المناطق التي بأمسّ الحاجة إليها.

أصداء من دارفور: من بين التحديات التي واجهتكم عند تجديد استراتيجية اليوناميد للحماية، الوصول المقيّد، لا سيما إلى بعض المناطق حيث أرسلت اليوناميد فرق تقييم متكامل للمراقبة والإبلاغ والاستجابة للاحتياجات الملحة للنازحين الجدد. هلاّ شاركتنا اقتراحاتك حول الحلول الممكنة في ما يتعلّق بالقيود لناحية الوصول؟

ميناودو: منذ إنشاء البعثة، عملت اليوناميد في جو يسوده التحدي الاجتماعي والسياسي. إنّ قيود الوصول المشار إليها بانتظام في تقارير الأمين العام الفصليّة المقدمة إلى مجلس الأمن والمطروحة باستمرار على السلطات المحلية والحكومة المركزية قد أثرت على عملنا بطرق عديدة لا سيما وأنّ الكثير من أهل دارفور ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، إضافة إلى التقارير حول اندلاع العنف التي لم نستطع التحقق منها مباشرة.

ولكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّه وعلى الرغم من أنّ هذه القيود التشغيلية ما زالت تمثّل مشكلة بالنسبة إلينا، أحرزنا بعض التقدم في العمل مع حكومة السودان على المستويين المحلي والمركزي. لقد تفاوضنا حول الوصول إلى عدد من المناطق الحساسة، وعكفنا على إشراك الحكومة والحركات للوصول بشكل أكبر إلى مناطق النزاع لنتمكن من تسهيل وصول المساعدات التي يحتاج إليها أهل دارفور بشكل ماسّ.

واسمحوا لي أن أقدم بعض التوضيحات الإضافية حول هذه النقطة. تتحمل حكومة السودان بطبيعة الحال مسؤولية أمن أهل دارفور بل أمن جميع الموظفين المدنيين الأجانب العاملين في دارفور. ووفقاً لاتفاقية وضع القوات فإنّنا لا نحتاج إلى إذن من حكومة السودان لتحركاتنا في دارفور؛ نحن نخطر السلطات السودانية بتحركاتنا المخططة. في بعض الحالات، لا سيما إبان الاشتباكات بين الحكومة والجماعات المتمردة، منعت القوات السودانية مرور دورياتنا أو فرق التقييم التابعة لنا. لكنّه تفسير مغلوط حين يقول الناس إنّنا نحتاج إلى إذن من السلطات السودانية لتحركاتنا.

إنّنا بالتأكيد بحاجة إلى تنسيق تحركاتنا ونحن هنا لأن لدينا اتفاقية وضع القوات التي تتيح لنا الوصول إلى جميع أنحاء دارفور. عامّة، لا نتحرك من دون تنسيق مع الحكومة وكذلك مع الحركات المسلحة التي تعمل في المناطق التي نزورها. إذاً المسألة تتعلق بالتنسيق لا بالحصول على إذن. نحن هنا في اتفاق مع الحكومة السودانية لتنفيذ تفويض محدد ومعلوم للجميع.

وقد دعمت اليوناميد وستستمر بدعم الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وجهات المساعدة الأخرى من خلال توفير المرافقات الأمنية لتسهيل وصول المساعدات وفعل ما بوسعنا لمساعدة المحتاجين من أهل دارفور. وفي العام ٢٠٠٩ على سبيل المثال، عندما تجمع أكثر من ١٠ آلاف مدني في مهاجرية بجنوب دارفور بحثاً عن الأمان، سهلنا لهم وصول المساعدة الإنسانية الماسة عبر فريقنا الميداني الموجود هناك. وفي العام ٢٠١٠ في معسكر زمزم للنازحين في شمال دارفور، عندما كان هناك نقص حاد في الماء، قمنا بتوفيره لعشرة آلاف شخص.

كما قدمنا مساعدات مماثلة في أماكن أخرى عديدة، مثل المساعدات التي قدمناها في شنغل طوباي في شمال دارفور وخور أبشي في جنوب دارفور في العام ٢٠١١. وفي العام ٢٠١١ سمحت عملية سلة الربيع بوصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق في دارفور كانت مغلقة تاريخياً بسبب قيود الوصول.

وهناك أمثلة أخرى لا حصر لها سهلت فيها اليوناميد وصول المساعدة الإنسانية. في أواخر العام ٢٠١٢ على

"يحدوني أمل كبير بأن يحقق مؤتمر المانحين بالدوحة نجاحاً كبيراً بضخ الأموال اللازمة مشاريع إعادة الإعمار والتنمية في دارفور."

في٢٤ فبراير ٢٠١٣ في شمال دارفور، نقلت اليوناميد ٧٣ جريحاً مدنياً بينهم امرأة وطفلين جواً من محلية السريف إلى الفاشر لتلقي العلاج الطبي. وبالإضافة إلى ذلك نقلت البعثة ٢,٧٠٠ كيلوغرام من الإمدادات الطبية وغيرها لضحايا السريف وذلك كجزء من جهودها المستمرة لتلبية احتياجات المدنيين الذين تضرروا من الاشتباكات القبلية التي حدثت في شمال دارفور. تصوير: رانيا عبد الرحمن، اليوناميد.

سبيل المثال، عملت البعثة مع الشركاء الوطنيين والدوليين للمساعدة في مكافحة انتشار الحمى الصفراء في دارفور عن طريق توفير النقل الجوي للقاحات ومئات الأطنان من الإمدادات الطبية إلى السكان المتضررين. ومؤخراً في أعقاب التهجير الجماعي لآلاف المدنيين نتيجة للاشتباكات القبلية التي دارت في منطقة جبل عامر في يناير ٢٠١٣، سهلنا وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق سرف عمرة وكبكابية والسريف وأبو جمرة.

وعلى الرغم من أنّ القضايا المتعلقة بالوصول وقيود التحركات أصبحت واقعاً ملموساً نتعامل معه من وقت لآخر، لم يثننا ذلك عن تنفيذ تفويضنا في حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. سنستمر بالتنسيق مع الحكومة حول تحركاتنا كما سنستمر بالإلحاح لزيادة فرص الوصول إلى المناطق حيث تورد التقارير عن وجود مدنيين بحاجة إلى مساعدة.

أصداء من دارفور: الصراعات القبلية واحدة من القضايا الرئيسية في دارفور سواءً أكان صراعاً على الموارد أو صراعاً بسبب التنافس التاريخي بين القبائل. تعمل اليوناميد مع المجتمعات المحلية لتسهيل نشاطات المصالحة والوساطة. ما رأيك حول هذا العمل الجاري وأثره على الأسباب الجذرية للصراع؟

ميناودو: وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٦٣ الصادر في يوليو ٢٠١٢، يتضمن تفويض اليوناميد تقديم الدعم وتعزيز الوساطة والمصالحة المحلية. ونحن نقوم بهذه هذه االنشاطات من خلال قسم الشؤون المدنية. وكجزء من جهودنا لدعم المصالحة، تناولنا نشاطات الوساطة في جميع أنواع الصراعات داخل القبيلة الواحدة وبين القبائل المتعلقة مباشرة بالأسباب الجذرية للصراع الدائر هنا. وتهدف مبادراتنا لناحية الوساطة على المستوى المحلي إلى إعادة الشعور بالثقة وإقامة تعايش سلمي بين القبائل.

وقد توسطت اليوناميد مباشرة في عدد من النزاعات بين مجتمعات عرقية مختلفة وسهّلت اجتماعات المصالحة وقدمت الدعم لتطوير عدد من الاتفاقات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدنا عدداً من الدورات التدريبية لبناء قدرات قادة المجتمع في دارفور على التفاوض وحل النزاعات. كما نظّمنا ورش العمل وعقدنا اجتماعات وسهلنا فعاليات في جميع أنحاء دارفور لتعزيز ثقافة السلام على مستوى المجتمع المحلي.

وقد عملنا مباشرة مع مجموعات المجتمع المدني ومجموعات المرأة والشباب والقادة في معسكرات النازحين وشجعناهم على المشاركة في مبادرات المصالحة على الصعيدين المحلي والإقليمي. ومن المنصف القول إنّنا حققنا تقدماً كبيراً في هذه المناطق منذ بداية البعثة. ويمكنني الإشارة إلى الكثير من الأمثلة الآن عن مبادرات مصالحة محلية قادها قادة المجتمع المحلي والمجموعات نفسها. وهذا مؤشر إيجابي يبعث على الأمل في المستقبل.

يعمل قسم الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور باليوناميد على إعادة الآليات التقليدية في تسوية النزاعات والوساطة مثل الأجاويد والجودية والعمل بها في جميع أنحاء دارفور كبديل لنظام المحكمة الذي أثقل كاهله في دارفور. ويساع الاهتمام المتجدد بهذه التقنيات التي اختبرها الزمن المجتمعات المحلية في حل نزاعاتها، مثل الوصول إلى مواقع المياه، على المستوى المحلي وليس عبر المحاكم.

ونجد في الضعين عاصمة ولاية شرق دارفور الجديدة أحد الأمثلة على حسّ التضامن المتجدد بين القبائل في دارفور، حيث تعيش أكثر من ٣٠ قبيلة مختلفة معاً على مقربة وثيقة بسبب النزوح في المنطقة. يعيش هؤلاء الناس معاً في سلام. وفي الماضي أدت الاشتباكات بين هذه الجماعات للسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى إلى العنف. ولكن الآن تحلّ هذه القبائل نزاعاتها عبر الاعتماد على الحوار، لا على السلاح.

أصداء من دارفور: من القضايا التي تتعلق بهذه الجهود المحلية في تسوية النزاعات هي بالطبع قضية العائدين. ونظراً إلى أنّ أراضي بعض النازحين قد احتلت ما زاد من تعقيد الوضع المعقد أصلاً، ما رأيك حول العائدين؟ وماذا تفعل اليوناميد لتسهيل عودتهم؟

ميناودو: تجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من تصاعد العنف مؤخراً في بعض أنحاء دارفور، النازحون واللاجئون مستمرون في العودة وذلك بفضل وجود بيئة أكثر استقراراً وأمناً في أجزاء أخرى من دارفور. وقد تحققت وكالات الأمم المتحدة في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ من عودة ٢٥٠ ألف نازح ولاجئ. في دارفور، يتلقى قرابة ٣,٥ مليون شخص حالياً المساعدات الغذائية، من بينهم قرابة ١,٤ مليون في معسكرات النازحين.

كما وتجدر الإشارة إلى أنّه وعلى

"دعمت اليوناميد وستستمر بدعم الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وجهات المساعدة الأخرى من خلال توفير المرافقات الأمنية لتسهيل وصول المساعدات وفعل ما بوسعنا لمساعدة المحتاجين من أهل دارفور."

الرغم ما يرد في التقارير الصحفية العديدة عن اندلاع العنف في شمال دارفور، فقد أدى تحسّن الوضع الأمني في معظم أنحاء دارفور مباشرة إلى انخفاض عدد النازحين الجدد. مثلاً، قدَّرت الوكالات الإنسانية عدد أهل دارفور الذين نزحوا من منازلهم خلال العام ٢٠١٢ بحوالى ٩٠ ألف نازح ما يمثل انخفاضاً مقارنة بالسنوات السابقة.

وتستمر اليوناميد بتوفير المرافقات الأمنية لبعثات مراقبة العودة كما هي ناشطة في تسيير الدوريات في مناطق العودة. وكما ذكرت سابقاً، نسهم جداً في الجوانب غير المرئية لقضية العائدين من خلال جهود الوساطة المحلية. أقرّ بأنّ هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به في ما يتعلق بالعائدين، وأودّ التأكيد على التزامنا التامّ بهذه القضية بغض النظر عن المشاكل العديدة والتعقيدات.

دعوني أكرّر المثل عن شرق دارفور حيث اعتزم سكان معسكر النيم النازحين منذ وصولهم إلى شرق دارفور، العودة إلى أراضيهم الأصلية في منطقة صليعة جنوب غرب مدينة الضعين. هذه الأراضي لم تكن ملكهم بصورة رسمية ولكن لديهم اتفاق طويل الأمد مع الرزيقات على زراعة هذه الأراضي. ولكن بعد نزوحهم أعار الرزيقات هذه الأراضي لآخرين. وبعض القبائل في معسكر النيم ملتزمة بإعادة تنشيط الاتفاقية الأصلية مع الرزيقات والعودة إلى تلك المنطقة. وهناك محادثات جارية عبر وساطة اليوناميد للتوصل إلى حلول ممكنة منها تشارك شاغلي الأرضي الجدد والعائدين هذه الأراضي.

و لا يختلف هذا المثل عن أمثلة عديدة يمكنني الاستشهاد بها. ونظراً إلى طبيعة مطالبات الأراضي المعقّدة وحساسيتها، تدعم اليوناميد الجهود المتعلقة بها عبر عقد ورش العمل ومبادرات حوار أخرى لتشجيع جميع الأطراف المعنية للجلوس إلى طاولة التفاوض وتسهيل العودة. ولكن الوضع المعقد أصلاً تعقد أكثر بسبب الحوادث الأمنية المستمرة في بعض أجزاء دارفور ما جعلها مناطق غير آمنة بالنسبة للنازحين الذين يودون العودة إلى مناطقهم المنشودة.

أصداء من دارفور: على نطاق أوسع، وبصفتك كبيرة الوساطة المشتركة، تعملين على مصالحة سياسية لإقناع الحركات المسلحة التي لم توقع بعد على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بالانضمام إلى طاولة التفاوض. هل لك أن تحدثينا عن الجهود التي قمت بها في هذا المجال؟

ميندادودو: كما تعلمون، على الرغم من التقدم الكبير المحرز، ما زالت عملية السلام غير شاملة. وسيمثّل ذلك تحدياً مستمراً لحين انضمام جميع أطراف الصراع إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتوقيع عليها. وفي هذا الصدد، عملت في تعاون وثيق مع أعضاء الأسرة الدولية ولا سيما المشاركين في لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لإقناع الحركات غير الموقعة والحكومة السودانية على وقف الأعمال العدائية واستئناف الحوار لمصلحة السلام وأهل دارفور.

وبغية تشجيع الحركات الرافضة على نبذ العنف والانضمام إلى عملية السلام، ما زالت اليوناميد تعمل في إطار الوساطة وأنا ناشطة جداً لناحية عملي ككبيرة الوسطاء المشتركة. وبفضل الجهود المشتركة لدولة قطر وتشاد وغيرهما من الشركاء الإقليميين والدوليين، إستطعنا إقناع حكومة السودان وحركة العدل والمساواة بقيادة محمد بشر، بالقبول باستئناف المفاوضات في الدوحة على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

وقع الطرفان اتفاقاً لوقف إطلاق النار في ١٠ فبراير ويعقدان حالياً محادثات حول جميع القضايا الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة والمصالحة وتقاسم السلطة والثروة والتعويضات والترتيبات الأمنية النهائية وعودة النازحين واللاجئين. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المناقشات التي أحرزت تقدماً كبيراً إلى اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

إنّ دعم الأسرة الدولية ولا سيما الدول الأعضاء كان حاسماً وسيبقى

في ٣٠ مايو ٢٠١٢، إستقبل أهالي فوروق بشمال دارفور السيدة، عايشاتو مينداودو، نائب الممثل الخاص المشترك لليوناميد للشؤون السياسية آنذاك- قبيل الافتتاح الرسمي للعيادة الطبية الجديدة التي بنيت كأحد مشاريع الأثر السريع التابعة لليوناميد. وبالإضافة إلى بناء العيادة أشرفت البعثة على بناء ٣ مدارس جديدة في المنطقة. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢، إحتفلت النساء في نيرتيتي بولاية وسط دارفور بالافتتاح الرسمي لسوق النساء الجديد، وهو مبنى تبيع فيه النساء المحليات منتجاتهن ومعظمها من الخضار من داخل مأوى يقيهن حرارة الصحراء. وشيدت هذا السوق قوات حفظ السلام التابعة لليوناميد المتمركزة في نيرتيتي. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

"يجلب السلام النمو الاقتصادي والمزيد من فرص العمل وتطوير البنى التحتية مثل المدارس والمستشفيات والطرق."

كذلك إلى أن نحقق الأهداف المرجوة على النحو المبين في مختلف قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبيانات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأودّ انتهاز هذه الفرصة لأكرر النداء الذي وجهته الأسرة الدولية ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى الحركات غير الموقعة بالانضمام إلى عملية السلام على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وإلى حكومة السودان بإبداء المرونة في التفاوض للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

إنّ جميع أهل دارفور وفي مقدمتهم النازحين واللاجئين الذين يعيشون في المعسكرات وضحايا الصراع الآخرين يحثون جميع الأطراف المتحاربة على نبذ العنف والالتزام بالحوار حيث لا وجود لحل عسكري للصراع. لقد سئموا هذا الوضع الذي يسوده انعدام الأمن والفقر ويطالبون بالتغيير نحو الأفضل.

أصداء من دارفور: مع ظهور عدد كبير من النزاعات حول العالم كما في سوريا ومالي، لم تعد دارفور محطّ أنظار وسائل الإعلام الدولية كما سابقاً. ما رأيك حول اهتمام الأسرة الدولية بدارفور، لا سيما مع اقتراب مؤتمر المانحين في الدوحة الكفيل بضخ الموارد التي تشتد الحاجة إليها في دارفور؟

ميناودو: لم تسقط دارفور كلياً من اهتمام وسائل الإعلام الدولية ولن يحصل ذلك لعدة أسباب. كما ذكرت سابقاً في هذه المقابلة، ما زالت الأسرة الدولية ملتزمة بحزم بالجهود الجماعية لإنهاء الصراع ودعم الإنعاش الاقتصادي والتعمير والتنمية في دارفور. هذا الالتزام هو برنامج عمل واضح ليس فقط في القرارات والبيانات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على التوالي، ولكن أيضاً في الأعمال الملموسة التي تقوم بها اليوناميد وبعثة التقييم المشتركة لدارفور التي اختتمت عملها مؤخراً، ما سيفتح من خلال مؤتمر المانحين بالدوحة، مرحلة أخرى من مراحل التدخل الدولي الملموس في دارفور.

وأود أن أؤكد أيضاً على أنّه من الأهمية بمكان في هذه المرحلة من التاريخ لا سيما لأهل دارفور، أن تضع وسائل الإعلام الدولية بيانات تستند على معلومات موثوقة وفهم أفضل لتفويض اليوناميد وقيودنا التشغيلية ونجاحاتنا الفعليّة. ومن الأهمية بمكان مع اقتراب مؤتمر المانحين بالدوحة، أن تولي وسائل الإعلام الدولية اهتماماً خاصاً باستراتيجياتنا المستحدثة للحماية وآليات الإنذار المبكر التي تم إصلاحها حديثاً والعمل المتنوع الذي قمنا به في الإنعاش المبكر والتنمية.

كما أودّ أن أؤكد على أنّ عملية السلام تسير على الطريق الصحيح وتتحرك تدريجياً على الرغم من بطء وتيرة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ورغم أنّ جماعتين مسلحتين مهمتين لمّا توقعا عليها. ونعمل كذلك، جنباً إلى جنب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ودولة قطر وبالتعاون مع الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، على تطوير عملية الحوار الدارفوري الداخلي والتشاور التي ينبغي أن تبدأ في المستقبل القريب والمتوقع أن تساهم في المصالحة والسلام الاجتماعي في دارفور.

عبر دارفور وجراء أكثر من ١٠سنوات من الصراع، تضرّرت البنى التحتية ودمّرت وفقدت الأسر منازلها ووسائل كسب عيشها. ويفتقر عدد كبير من مجتمعات دارفور إلى مصادر المياه والخدمات الأساسية الأخرى. والخدمات الأساسية الموجودة إمّا أنهكت أو انهارت تماماً بسبب انعدام الصيانة. وتقلصت التجارة بين المجتمعات بسبب الوضع الأمني وعدم القدرة على التحرك بحرية بين المناطق المستقرة.

وقد تفاقم هذا الدمار الذي حدث خلال سنوات الصراع بفعل المطالبات المتنافسة على الأراضي في معظم أنحاء دارفور، وكثير من اللاجئين والنازحين ما زالوا يواجهون مشاكل متعلقة بالعودة إلى المناطق المحتلة التي كانت أوطانهم في السابق. في الوضع الحالي، معظم الذين يعيشون في معسكرات النازحين فرصهم في الحصول على الفرص الاقتصادية ضئيلة أو تكاد

تكون معدومة ويعتمدون في معيشتهم اليومية على المساعدات الإنسانية. بالنسبة إلى النساء بصفة خاصة، كان وقع الصراع صعباً. وحتى قبل الصراع كانت البنية التحتية في دارفور غير متطوّرة حيث كانت الطرق في حالة يرثى لها والمباني العامة متهالكة والمدارس غير مصانة.

تنص وثيقة الدوحة للسلام في دارفور على إنشاء بعثة تقييم مشتركة لدارفور لمعالجة هذه الجوانب عبر مبادرات الإنعاش والتنمية. وتقود السلطة الإقليمية في دارفور عملية بعثة التقييم المشتركة لدارفور ويساعدها في هذه المهمة الشركاء من المنظمات والدول مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الدولية البريطانية وحكومات كلّ من أيرلندا الشمالية والسودان وقطر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري الآخرين وبطبيعة الحال اليوناميد.

تلعب اليوناميد دوراً كبيراً في مبادرات الإنعاش والتنمية في دارفور ويحدوني أمل كبير بأن يحقق مؤتمر المانحين بالدوحة نجاحاً كبيراً بضخ الأموال اللازمة مشاريع إعادة الإعمار والتنمية في دارفور.

أصداء من دارفور: في ما يتعلق بمشاريع التنمية، من أهمّ بنود جدول أعمالك منذ توليك مهام الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة، الدفع قدماً ببرنامج اليوناميد لمشاريع الأثر السريع. هل لك أن تحدثنا قليلاً عن سير هذا البرنامج وبشكل عام، كيف ترين مساهمة الإنعاش والتنمية في عملية السلام الآن وربما في المستقبل؟

ميندادوو: ساعدت مشاريع اليوناميد العديدة للأثر السريع في بناء الثقة في عملية السلام من خلال تعزيز العلاقة بين البعثة والمجتمعات المحلية وعبر تعزيز الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي المبكِر. مشاريع الأثر السريع هذه هي مشاريع صغيرة تبلغ تكلفة المشروع الواحد منها قراب ٢٥ ألف دولار أمريكي وتهدف إلى إحداث تأثير ملموس في المجتمعات التي تطبق فيها.

في ١٠ ديسمبر ٢٠١٢، إلتقت عايشاتو ميندادودو، رئيسة اليوناميد بالإنابة في الضعين، ولاية شرق دارفور بمسؤولي الحكومة وقيادات المجتمع لمناقشة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وإطار عمل اليوناميد حول حماية المدنيين ومبادرات الوساطة المحلية. تصوير: رانيا عبد الرحمن، اليوناميد.

وقد ارتفع حجم التمويل لكلّ مشروع مؤخراً إلى ٥٠ ألف دولار أمريكي. ولتعزيز الفعاليّة، جعلت البعثة عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة مشاريع الأثر السريع لامركزية لتلبي بشكل مباشر أكثر احتياجات المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور.

عملت اليوناميد عن كثب مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وبالتالي تحسين الظروف المعيشية لأهل المنطقة. وتستفيد المجتمعات في جميع أنحاء دارفور من أكثر من ٥٠٠ مشروع من هذه المشاريع التي شملت بناء المدارس وإعادة تأهيل مراكز الصحة والتدريب الزراعي وتعليم المرأة والري وغيرها من مشاريع المياه وبناء مرافق لإدارة التخلص من النفايات ومجموعة واسعة من المشاريع التحويلية الفريدة والمبتكرة التي تؤثر بشكل مباشر على حياة أهل دارفور.

ومكوّن اليوناميد العسكري، كواحد من الممكنين الأساسيين لتنفيذ مشاريع الأثر السريع في دارفور، تخطّى ما يقتضيه التفويض الأساسي للتركيز على النشاطات الإنسانية دعماً للمجتمعات المحلية. وشملت هذه النشاطات تحسين المدارس وبناء الطرق والجسور وحفر آبار المياه وتدريب السكان المحليين على التقنيات الجديدة للزراعة والبناء.

وبالإضافة إلى ذلك وفي ما يتعلق بالمشاريع الإنمائية الواسعة، في العام ٢٠١١ عقدت اليوناميد ووكالات الأمم المتحدة وحكومة السودان مؤتمراً دولياً مهماً حول المياه في دارفور. وهدفت هذه المبادرة إلى وضع حل لواحد من أسباب الصراع الجذرية في دارفور، وحضر المؤتمر ٢٥٠ شخصاً من الخبراء والمانحين لحشد الدعم لإنشاء نظام مستدام لخدمات إمدادات المياه لجميع المجتمعات في دارفور. وإثر المبادرة تمّ التعهد بمنح قرابة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي وتعمل اليوناميد على تسريع نتائج هذا المؤتمر.

أمّا لناحية الصورة العامة حول مشاريع الإنعاش والتنمية التي تؤثر على دارفور، أودّ أولاً أن أشير إلى أن الأمن شرط أساسي للسلام. أساساً، يتيح السلام للناس التمتع بحياة خالية من العنف وتهديده. يسمح الأمن والسلام بازدهارالاقتصاد الذي يفيد بصورة مباشرة حياة الناس اليومية إلى جانب المؤسسات العامة والشركات الخاصة. ويجلب السلام النمو الاقتصادي والمزيد من فرص العمل وتطوير البنى التحتية مثل المدارس والمستشفيات والطرق.

وأعتقد أن مبادرات الإنعاش

والتنمية التي تشارك فيها اليونميد بشكل فاعل سيكون لها تأثير دائم على حياة أهل دارفور.

أصداء من دارفور: تشغل المرأة أقل من ٥ بالمئة من المناصب القيادية في هذه البعثة. ما رأيك في ما يتعلّق بنوع الجنس الاجتماعي في اليونميد والقضايا المتعلقة بالمرأة في دارفور التي عملت عليها خلال ولايتك كممثلة خاصة مشتركة بالإنابة؟

ميـنـداودو: عـمـلـت عـلـى ضـمـان معالجة قضايا نوع الجنس الاجتماعي بصورة شاملة داخل البعثة، وضمان إدماج منظور نوع الجنس الاجتماعي في جميع عملياتنا. لقد دعمت بشدة تنفيذ السياسات المتعلقة بالبرامج القائمة على نوع الجنس الاجتماعي. في اليونميد كما هو الحال في البعثات الأخرى، من الأهمية بمكان العمل على تعميم منظور نوع الجنس كهدف استراتيجي في تنفيذ تفويضنا. ومن الأهمية بمكان كذلك دعم آليات جديدة ومبتكرة لتحقيق تعميم منظور نوع الجنس الاجتماعي في اليونميد.

وغالباً، لم تعطَ مواهب المرأة القيِّمة في حفظ السلام فرصة لتستخدم بصورة جيدة في الأدوار القيادية. من جانب الأمم المتحدة، يعمل الأمين العام على تصحيح هذه المسألة، ونؤيّد في اليونميد بشدّة هذه السياسات الجديدة. سيسهم وجود أعداد كبيرة من النساء في مواقع السلطة في المزيد من الاهتمام بقضايا المرأة في عمليات حفظ السلام.

هناك بالطبع العديد من النساء المؤهلات الصالحات لشغل مناصب قيادية هنا. لكن ونظراً لصعوبة ظروف العمل والمعيشة، فإن الرجال والنساء يترددون في القدوم للعمل هنا. وقد عملنا بجد لتحقيق التوازن بين الجنسين في هذه البعثة كما ظهر ذلك في التعيينات الأخيرة. على مستوى الإدارة العليا، عيّنا امرأة كرئيسة جديدة للشؤون المدنية وأكملنا تعيين المفوض الجديد للشرطة وهي امرأة كذلك. ونتوقع شغل المزيد من النساء لمواقع قيادية هنا. وبالطبع أنا مثال على ذلك أيضاً. لقد انضممت للبعثة قبل ١٨ شهراً لشغل منصب نائب الممثل الخاص المشترك للشؤون السياسية وشغلت منصب الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة وكبيرة الوسطاء المشتركة المؤقتة خلال الأشهر السبعة الماضية.

في ما يتعلق ببرامج اليونميد، ينبغي تعميم منظور نوع الجنس الاجتماعي وتأييد قيادة البعثة له بالتزام تام. من المهم التأكيد على أنّ مشاركة المرأة في الأدوار الرئيسية في عمليات حفظ السلام تشكل جانباً أساسياً من جوانب المساواة بين الجنسين. بالطبع تبدأ المساءلة عن هذه القضية بزيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار هذه، ولكن لا يمكن أن تتوقف عند هذا الحد. المطلوب هو التنفيذ الناجح لقرارات مجلس الأمن الصادرة والسياسات والإصلاحات الأخرى الكفيلة بجعل حفظ السلام أكثر فعالية لناحية تعزيز حقوق المرأة.

بالنسبة إلى دارفور، أحرز تقدم في ما يتعلّق بالمساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة. يسعى المزيد من النساء للمشاركة في العملية السياسية، وتركز المجموعات النسائية على الجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في المجالس التشريعية لإحياء المساءلة السياسية. أمّا اليوم، والفضل جزئياً إلى عمل اليونميد هنا، فنجد نساء يعملن في الحكومات المحلية في دارفور أكثر منه في أي وقت مضى.

وتشمل أمثلة التقدم الملموس في دارفور، إنشاء لجان سودانية في ولايات دارفور الخمس لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن وإنشاء شبكة حماية المرأة التي تتكون من نساء من أكثر من ١٠٠معسكر للنازحين.

إنّنا مطالبون من قبل قرار مجلس الأمن الذي جدد تفويضنا في العام ٢٠١٢ باتخاذ تدابير مناسبة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف الجنسي وجعل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الاجتماعي جزءاً من جهود حماية المدنيين على مستوى

"أنّه من الأهمية بمكان في هذه المرحلة من التاريخ لا سيما لأهل دارفور، أن تضع وسائل الإعلام الدولية بيانات تستند على معلومات موثوقة وفهم أفضل لتفويض اليونميد وقيودنا التشغيلية ونجاحاتنا الفعليّة."

في ١٤ يناير ٢٠١٣، أقام نازحون في مبنى عام في السريف بشمال دارفور بعد نزوحهم من قراهم بسبب الاشتباكات القبلية التي اندلعت في ٦ يناير بين الأبالة وقبائل بني حسين في منطقة جبل عامر في شمال دارفور. تصوير: سجود القراي، اليونميد.

في ٩ أكتوبر ٢٠١٢، في الضعين ولاية شرق دارفور، قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة متمركزة لتوفير الأمن ومراقبة نقاط المياه في المنطقة.
تصوير: آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

البعثة. ومن بين الإنجازات الهامة في هذا المجال، إنشاء تجمع النساء التشريعيات في دارفور الذي كان نقطة تحول في الإصلاح القانوني ويتوقع أن يعمل على ضمان المساءلة القانونية حول انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة.

في جميع أنحاء العالم، ما زالت المساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي محدودة. وفي معظم المجالس التشريعية يفوق عدد الرجال عدد النساء. وتعيق عوامل كثيرة المشاركة السياسية للمرأة منها الحواجز الثقافية وبطء استجابة الأحزاب السياسية لمصالح المرأة والمطالب المتضاربة حول وقت المرشحات نسبةً لمسؤولياتهن المنزلية والاجتماعية. تؤثّر هذه العوامل العالمية كذلك على النساء في دارفور. من الواضح أنّ هناك تحديات لكننا حققنا تقدماً في العمل مع كلّ شريحة من شرائح مجتمع دارفور بشأن هذه القضايا. وفي ما يتعلق باليوناميد فإن حجم العمل الذي نقوم به حول قضايا نوع الجنس الاجتماعي يتطلب أن تنال المرأة مزيداً من التمكين والدعم من البعثة.

أصداء من دارفور: أخيراً، اليوناميد موجودة منذ ٥ سنوات. ما رأيك حول التقدم الذي أحرزته البعثة حتى الآن وحول ما قد يحمله المستقبل لعملية السلام والاستقرار في دارفور؟

ميندادودو: ساهمت اليوناميد في سنواتها الخمس من العمليات بشكل كبير في تحسين الوضع الأمني في دارفور. وكما ذكرت سابقاً، إنّ وجودنا بحدّ ذاته يساهم بشكل أساسيّ في الوضع الأمني الذي تحسن في بعض المناطق على الرغم من وجود اشتباكات متقطعة. إنّنا نسيِّر عدداً كبيراً من الدوريات يومياً ويتفاعل حفظة السلام التابعون لنا مع المجتمع ويبنون العلاقات ويطمئنون أهل دارفور بأنّهم لم ينسوا في هذا الصراع.

ما زال الكثير من النازحين يعيشون في المعسكرات وتستمرّ اليوناميد بتوفير الأمن لهم. انه وضع أحزنني، وبصفتي الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة فقد وضعته من ضمن الأولويات الرئيسية. إنّنا ندعم بشدة العودة الطوعية للنازحين واللاجئين إلى ديارهم الأصلية أو إلى مناطق جديدة. وهناك دلائل على بداية رتق النسيج الاجتماعي في جميع أنحاء دارفور.

تبذل اليوناميد قصارى جهدها لدعم العودة الطوعية المستدامة وتسريع الإنعاش والتنمية في دارفور، إنّ ضمان حصول سكان دارفور على الأمن والخدمات الأساسية والتعليم المهني وإتاحة الفرص لضمان استدامة العودة الطوعية، مسؤولية مشتركة بين حكومة السودان والأسرة الدولية.

ستستمر اليوناميد بدعم المبادرات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع لا سيما التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة. سنستمر بالعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان في مشاريع لتسريع الإنعاش المبكر والتنمية في المنطقة.

يمثل اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور معلماً هاماً في الجهود المبذولة لحلّ الصراع في دارفور. وتوفر الاتفاقية فرصة فريدة لبداية جديدة في دارفور. وقد عملت للوصول إلى الأطراف الأخرى التي ما زالت رافضة. لا بدّ من أن تكون عملية السلام شاملة. وأستمدّ الشجاعة من رغبة شركائنا الإقليميين في تخصيص الأموال لمشاريع الإنعاش والتنمية. وإذا كان كلّ من السلام والتمويل والرغبة من الأمور المستدامة فلا شكّ في أنّ مستقبل دارفور سيكون مشرقاً.

لا تصمم بعثة حفظ السلام لتعمل إلى الأبد. يقتضي تفويضنا المساعدة في تحسين الوضع الأمني. في وقت لاحق من هذا العام، سوف يراجع مجلس الأمن الدولي تفويضنا مجدداً وقد يستجيب للحاجة المتزايدة إلى أمن معزز في أرجاء دارفور، إلى جانب الحاجة إلى مبادرات إنعاش وتنمية إضافية. وبغية ترسيخ نشاطات التنمية هذه ونموّها، علينا أولاً وضع حد للصراع ولا بدّ من المصالحة. حصلت أمور كثيرة دمّرت المجتمعات هنا، لكن لدي أمل في مستقبل أهلها، وكلّي ثقة بأنّ السلام سيسود في نهاية المطاف. ■

"حصلت أمور كثيرة دمّرت المجتمعات هنا، لكن لدي أمل في مستقبل أهلها، وكلّي ثقة بأنّ السلام سيسود في نهاية المطاف."

أناس كثيرون و موارد قليلة: أطباء دارفور و مرضاهم

في دارفور، وهي منطقة في السودان تفتقر تماماً للبنيات التحتية المتطورةٍ علاوة على ندرة الموارد العلاجية، ينبغي أن يجد العاملون بالمستشفيات طرقا مبتكرة لتقديم حتى أبسط الخدمات الأساسية.

إعداد: البرت غونزاليز فران

كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، يكرس الأطباء والممرضون العاملون في دارفور جهدهم ليس فقط في إنقاذ الأرواح ولكن أيضا لتوفير مستوى أساسي من الرعاية التي يمكن أن تلبي احتياجات المريض بنجاح. في دارفور، وهي منطقة في السودان تفتقر تماماً للبنية التحتية المتطورة علاوة على ندرة الموارد العلاجية، ينبغي أن يجد العاملون بالمستشفيات طرقاً مبتكرة لتقديم حتى أبسط الخدمات الأساسية للسكان الذين يعيشون هناك.

خلال السنوات العديدة الماضية، كانت المستشفيات في المدن الكبرى في دارفور تستقبل أعداداً متزايداةً من المرضى الذين فروا بسبب الصراعات في مناطقهم الأصلية أو للذين استقروا في مخيمات النازحين. وللإستجابة لهذا الطلب المتزايد على الخدمات، يسعى مديرو المستشفيات بنشاط لدى الجهات المانحة المنافسة على المشاريع الإنسانية لتكملة وتعزيز ميزانياتهم المحدودة.

«أي مساعدة تكون دائما موضع ترحيب» يقول سامي إبراهيم مدير مستشفى الفاشر في شمال دارفور. لقد أصبحت الطوابير والصفوف الطويلة للمرضى أمراً شائعاً ومألوفاً في مستشفى الفاشر والمراكز الطبية في مختلف أنحاء دارفور الأخرى، حيث يتعين على عدد من المرضى المشاركة في سرير واحد وفي الوقت نفسه ينبغي على الأقارب الحريصين على مراقبة أحبائهم المرضى قضاء الليل خارج مباني المستشفى بسبب إكتظاظ مناطق الانتظار بالمرافقين.

يسلط هذا المقال الضوء على تحد واحد من العديد من التحديات التي يواجهها شعب دارفور بانتظام بعد سنوات طويلة من الصراع. يعتبر هذا تكريماً للمرضى الذين يحتاجون إلى رعاية وخاصة بالنسبة للأطباء والممرضات الذين يقدمون لهم هذه الرعاية ويكافحون بموارد محدودة لتقديم الاحتياجات الطبية لمرضاهم ومعالجتهم بالكرامة والاحترام الذي يستحقونه. ■

الأطباء والممرضات يساعدون إحدى النساء الحوامل أثناء ولادة معقدة بمستشفى الولادة في الفاشر، شمال دارفور. يتمتع هذا المركز الطبي بسمعة طيبة باعتباره أحد أفضل المراكز في دارفور لمساعدة النساء الحوامل.

موظف ينظم دخول المرضى إلى غرفة الطوارئ في مستشفى الفاشر في شمال دارفور. أكثر من ٠٠٥ مريض يأتون إلى المستشفى كل يوم لمقابلة احد الأطباء الأربعة العاملين في غرف الطوارئ. خلال المناوبة الليلية، يكون هنالك طبيب واحد فقط مناوب.

طفل موضوع في صندوق بجناح النساء في مستشفى الفاشر. في أيام الإزدحام، يتعين على عدد المرضى في الجناح تقاسم سرير واحد من الأسرة المتوفرة البالغة *11* سريراً. بدأت وزارة الصحة السودانية بناء مستشفى للأطفال في الفاشر، ولكن ليست هناك أموالاً كافية لإنجاز المشروع.

ممرضة تقدم الرعاية الطبية لمريض في وحدة العناية المركزة بمستشفى الفاشر، شمال دارفور. تحتوي وحدة العناية المركزة على *01* أسِرة وبالتالي لا تستطيع استيعاب جميع المرضى الذين يحتاجون إلى الرعاية.

في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢ في غرب دارفور، ينتظر المرضى الفحص في مستشفى الجنينة التعليمي. تصوير البرت كونزاليس فران

أقارب المرضى، الذين يعالجون في مستشفى الضعين بشرق دارفور، ينتظرون بجوار خزان المياه في المستشفى في باحة المستشفى.

المرضى يتلقون علاج الحمى الصفراء بالمستشفى التعليمي في الجنينة، غرب دارفور.

حياة أطفال الشوارع في دارفور

أدت سنوات الصراع الطويل إلى تدمير البنيات التحتية وخلفت نظام تربوي يفتقد إلى الخدمات الأساسية. وبأخذ هذه الخلفية في الإعتبار، ظلت دارفور تكافح من أجل تلبية إحتياجات أطفال الشوارع.

إعداد شارون لوكونكا

في يوم ١٣ مارس ٢٠١٣، يظهر احد الأطفال بالصورة التي إلتقطتها كاميرا اليوناميد خلال حملة جمع المعلومات لحماية الأطفال المحليين بهدف زيادة الوعي بالقضايا التي تواجه أطفال الشوارع ومن أجل إثناء الموظفين الدوليين عن دفع الأموال لأطفال الشوارع لغسل السيارات. تصوير ألبرت غوانالیز فران، اليوناميد.

يغادر محمد علي إسماعيل، الذي يبلغ من العمر عشرة أعوام ويسكن مخيم نيفاشا للنازحين في شمال دارفور، منزله في حوالى الساعة ٨ صباحا يومياً لكسب المال بالعمل في مجال تنظيف السيارات في الفاشر. يعيش محمد مع والديه وأربعة أشقاء صغار. تتلقى أسرته بعض الدعم المالي من عمه ولكن بسبب عدم عمل والديه فإنهما لا يستطيعان إرساله لمواصلة تعليمه بالمدرسة.

و يقول محمد «أغسل ما بين ثلاث إلى أربع سيارات وأعود إلى المنزل بمبلغ يتراوح بين ٥ و ١٠ جنيه سوداني [إي ما يعادل ما بين دولار أمريكي واحد إلى دولارين] كل يوم ولكنني أريد العودة إلى المدرسة». ويضيف «عندما أصل إلى المنزل، أعطي أمي المال الذي جلبته لحفظه والصرف منه في المستقبل.»

مثل هذه القصص ليست عادية في دارفور. لقد أسفرت ١٠ سنوات من الصراع عن نزوح مئات الآلاف من المواطنين من مناطق سكناهم دون أن تتوفر لهم أي وسيلة لكسب العيش، علاوة على سوء البنية التحتية ونظام التعليم الذي يفتقر إلى الخدمات الأساسية. وإزاء هذه الخلفية، ظلت دارفور تكافح من أجل تلبية احتياجات أطفال الشوارع بالإقليم.

ووفقا للبيانات المستقاة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسيف) في نهاية العام ١٩٩٠، هنالك ١٠٨ مليون طفل حول العالم في سن المدرسة الإبتدائية لم يتم تسجيلهم في المدارس. انخفض هذا الرقم اليوم إلى ٦١ مليون طفل. ولتشجيع هذا الاتجاه، شرعت الأمم المتحدة في تنفيذ مبادرات مختلفة مثل استراتيجية التعليم أولاً بهدف ضمان أن جميع الأطفال في جميع أنحاء العالم قادرون على الذهاب إلى المدارس وتلقي التعليم الجيد.

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢ أن الأمم المتحدة قد وفرت أكثر من ١,٥ مليار دولار للوفاء بالتزامات إستراتيجية التعليم أولاً. وقال الأمين العام في بيانه بالإعلان عن البرنامج «نريد أن

يذهب الأطفال إلى المدرسة الابتدائية ومواصلة تعليمهم حتى التعليم العالي الذي من شأنه أن يساعدهم على النجاح في الحياة». واضاف «سوف لن نتوقف حتى يذهب كل طفل إلى المدرسة وهذه هي مهمتنا وواجبنا المنزلي».

يمكن أن يساعد تنفيذ مثل هذه المبادرات في استمرار الزخم العالمي لذهاب المزيد من الأطفال الى المدارس. وهنا في دارفور فقد أدت مشاكل البنية التحتية إلى تفاقم نزوح السكان وإلى فرض تدابير تقشفية في جميع أنحاء البلاد وعدة عوامل أخرى مما أدى إلى إعاقة إتخاذ التدابير المناسبة للتصدي لهذه القضية. ففي عاصمة شمال دارفور الفاشر، على سبيل المثال، ظلت المدينة تعاني من النمو السكاني السريع نتيجة للنزوح وأصبح سوق المدينة الرئيسي يستجذب أعدادا كبيرة من أطفال الشوارع من القرى المجاورة ومخيمات النازحين.

عثمان مصطفي الذي يبلغ التاسعة هو أحد هؤلاء الاطفال. كان عثمان يجوب الشوارع برفقة أخويه الصغيرين بحثاً عن الصدقات والعطايا للمساعدة في دعم أسرته. يعيش الأطفال الثلاثة في معسكر نيفاشا للنازحين المجاور وقد لجأوا إلى التسول من أجل الحصول على المال لمساعدة أسرتهم. يقول عثمان «لا تمتلك عائلتنا المال لإرسالي إلى المدرسة». واضاف قائلاً «هذا هو السبب الذي جعلني أجوب الشوارع بحثاً عن المال.»

ودان أبوبكر التي تبلغ من العمر ١٠ سنوات هي إحدى قريبات عثمان وتعيش أيضا بمعسكر نيفاشا للنازحين تتجول في الشوارع كل يوم مع الصبية الثلاثة بحثاً عن المساعدات المالية. تقول ودان «درست فقط بالمدرسة بالمعسكر حتى الصف الرابع ولكنني لم أستطع الإستمرار لأن عائلتي لا تستطيع دفع الرسوم». لا يعمل والد ودان لأنه مريض وتعيش أمها حاليا في مليط في شمال دارفور وتعمل في فلاحة الأرض وتقوم بإرسال المواد الغذائية لهم في كل شهر ولكنها ليست كافية لتلبية احتياجاتهم.

لودان أربع أخوات يكبرنها سناً، اثنتان منهن تقيمان في المنزل. تقول ودان «عندما أحصل على المال آخذه إلى المنزل لاخواتي حتى يتمكن من شراء الطعام للمنزل»، مضيفةً «هذا هو السبيل الوحيد للبقاء على قيد الحياة.»

إذا سئل العديد من أطفال الشوارع في دارفور، سيقولون بانهم قد أعتادوا الذهاب إلى المدرسة وتعرفوا على الفائدة من وراء ذلك. لكن الظروف الصعبة التي واجهتنهم قد أدت إلى تركهم الذهاب إلى المدرسة. إعتادت ودان و عثمان الذهاب إلى المدرسة كل يوم ولكنهما يقولان أنهما غير سعيدان بحياتهما الآن وانهما يفضلان العودة إلى المدرسة.

دوافع هؤلاء الأطفال على حد سواء جدية وواضحة ولكن الشوارع في دارفور كما هو الحال في أي مدينة أخرى ليست أماكن آمنة للأطفال. ودان وعثمان غير مدركين للمخاطر على ما يبدو وقد ظلا ينظران شذراً للشرطة المحلية التي تقوم بإعادتهما إلى المنزل عندما يتم رصدهما. تقول ودان «نهرب ونختفي عندما نراهم في طريقهم الينا».

يقول عثمان أنه يود أن يعمل في المستقبل في مجال الإنشاءات وبناء المنازل ومساعدة الأطفال الذين وجدوا أنفسهم في ظروف مشابهة. فيما تقول ودان إنها ترغب في أن تصبح معلمة حتى تستطيع تشجيع الطلاب على البقاء في المدرسة لمواصلة تعليمهم.

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل أول معاهدة دولية ملزمة قانونا تضم مجموعة كاملة من حقوق الإنسان للأطفال. اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية وفتحت باب التوقيع عليها في ٠٢ نوفمبر ٩٨٩١. تحدد الاتفاقية حقوق الأطفال في ٤٥ مادة تشمتل على الحق في البقاء والحق في التطور والنمو إلى أقصى حد والحق في الحماية من التأثيرات الضارة والإساءة والاستغلال والحق في المشاركة الكاملة في الأسرة وفي الحياة الثقافية والاجتماعية.

في العام ١٩٩٠، وقع السودان على اتفاقية الأمم المتحدة ووقع في العام ٢٠١٠ على قانون سوداني خاص بحماية الطفل. وفقا لقانون حماية الطفل السوداني للعام ٢٠١٠، تكون الولايات في السودان مسؤولة عن رعاية وحماية الأطفال ويجب عليها تسهيل توفير البنية التحتية للتربية السليمة للأطفال من جميع الجوانب في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية والقيم الروحية والاجتماعية وفي بيئة صحية. تنص الفقرة ٢٣ من الفصل الثاني من القانون على أنه لا يجوز إعتبار تشرد الأطفال جريمة يعاقب عليها القانون.

في يوم ١٤ نوفمبر ٢٠١٢ بالجنينة في غرب دارفور حيث نظم قسم حقوق الإنسان باليوناميد بالتعاون مع المنظمات المحلية غير الحكومية الصديقة للأطفال ورشة عمل توعوية لمائة طفل غالبيتهم من الأطفال الأيتام. تصوير ألبرت غوانالیز فران، اليوناميد.

وفي هذا الإطار، ظلت وحدة حماية الطفل باليوناميد تعمل مباشرة مع الأطفال المتأثرين بالنزاع وكذلك مع السلطات السودانية لوضع برامج محددة لتوفير الحماية لأطفال الشوارع. تجتمع اليوناميد والمؤسسات الحكومية المحلية بانتظام مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية لمعالجة هذه المشكلة وإيجاد حلول مبتكرة لها.

على سبيل المثال، ظلت البعثة تعمل مع

في يوم ١١ ديسمبر ٢٠١٢ في كبكابية في شمال دارفور ، تلاميذ في فصول دراسية شيدتها قوات حفظ السلام التابعة لليوناميد كجزء من المشاريع المستمرة سريعة الأثر التي صممت للمساعدة في إعادة بناء البنيات التحتية على المستوى المجتمعي. تستقبل مدرسة نور السلام الأساسية بنات ما يقارب ٣٠٠٠ تلميذة يومياً و٢٣ مدرس ومدرسة. يبلغ متوسط عدد التلميذات في الفصل الواحد ما يزيد عن ١٠٠ تلميذة. تصوير ألبرت غوانالیز فران، اليوناميد.

في يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٢ بالفاشر في شمال دارفور- طفل يبتسم خلال فصل دراسي بمركز الفاشر لأطفال الشوارع بتمويل من وزارة الشؤون الإجتماعية السودانية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. تصوير أوليفر شاسوت، اليوناميد.

وزارة الشؤون الاجتماعية السودانية ومجالس الولايات لرعاية الطفولة في دارفور لتقديم الدعم الفني والتدريب لمجموعة العمل بشأن الحماية ووضع آلية لتقييم وتلبية احتياجات أطفال الشوارع في دارفور. مثال آخر هو عمل اليوناميد مع الشرطة السودانية في توفير التوجيه والتدريب لوحدات حماية الأسرة والطفل التي أنشئت حديثاً والتي تم تعميمها في جميع أنحاء دارفور في شكل وحدات فرعية صغيرة أنشئت في مراكز الشرطة السودانية لتلبية احتياجات الأسر والأطفال.

"يعاني أغلب الأطفال الذين يعيشون في الشوارع من فراغ إجتماعي بسبب الفقر والأهم من ذلك بسبب مشاكل أسرية» يقول ابّكر علي وهو مدير في وزارة الشؤون الإجتماعية. ويضيف «تتطلب قضية أطفال الشوارع في دارفور بذل جهد جماعي لمعالجة المشكلة جذرياً.»

من جانبها، ظلت وزارة الشؤون الإجتماعية تعمل مع مجلس رعاية الطفولة في شمال دارفور على تنفيذ برنامج واسع لمعالجة مشكلة الأطفال ولكن وزارة الشؤون الإجتماعية ليست على الأرجح كغيرها من الوزارات الأخرى في دارفور التي بحاجة لإعادة النظر في برامجها لأستيعاب التدابير التقشفية الأخيرة في السودان. «نحن بحاجة إلى دعم من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة حتى نستطيع تنفيذ ما لدينا من برامج.» يقر السيد آدم.

على الرغم من الميزانية المخفضة، ظلت وزارتا الشؤون الإجتماعية والتربية والتعليم تستخدمان ما لديهما من موارد لتزويد أطفال الشوارع بالزي المدرسي والكتب والحاقهم بالمدارس لتلقي التعليم الذي يحتاجونه لكسب العيش. وفي الوقت الذي تثمر فيه هذه الجهود، يأتي المزيد من الأطفال إلى الشوارع بالمدن والبلدات الرئيسية في دارفور كل يوم.

السيدة جوليانا كالو المستشارة الشرطية باليوناميد هي من المسؤولين المخصصين لمرافقة فرق الدوريات في جميع أنحاد دارفور في كل يوم للتحدث إلى الأطفال بمعسكرات النازحين وتشجيعهم على مواصلة تعليمهم. وتقول السيدة جوليانا «نتحدث إلى الأطفال لإثنائهم عن التسول أو اللجوء إلى اي عمل خلال ذهابهم إلى المدرسة» وتضيف «نعرفهم بأن التعليم هو حق من حقوق الطفل.»

في شهر ديسمبر من العام ٢٠١٠، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع وزارة الشؤون الأجتماعية مركزاً بالفاشر من أجل مساعدة أطفال الشوارع. يقدم المركز برامج تعليمية وبرامج في مجال الحفاظ على البيئة . يقول السيد علي «يقدم المشروع برامج تدريبية لأطفال الشوارع لصقل مهاراتهم وكذلك مساعدتهم في البحث عن اسرهم وإعادة إدماجهم.»

في الوقت الذي بدأت فيه هذه البرامج تثمر، فقد أثقل التدفق المستمر للناس إلى المدن والبلدات الكبيرة في جميع أنحاء دارفور كاهل الأقليم الذي يعاني سلفاً من تدهور البنيات التحتية. هنالك كذلك سياسة وتدابير التقشف التي تطبقها الحكومة السودانية التي أصبحت أمراً ملموساً ومحسوساً في جميع المستويات بالمجتمع خاصة فيما يتعلق بعدم توفر الوظائف حيث هنالك الكثير من الأطفال الذين يحاولون مساعدة أسرهم بالعمل في الأعمال الهامشية بعد ساعات الدراسة.

آدم أحمد أحد المراهقين يبلغ من العمر ١٤ عاماً ويدرس بالصف السادس بإحدى المدارس في معسكر نيفاشا للنازحين وهو يعيش مع والديه ولديه أخوين آخرين. يعيش أحد الأخوين في الخرطوم فيما يعمل الاخر في بيع بطاقات شحن الهواتف النقالة من المنزل. تعتني والدته بالعائلة بالمنزل فيما يعمل والده في مكان لغسيل الملابس في المدينة. ولكي يساهم في دعم الأسرة مالياً، يعمل آدم في المدينة بعد ساعات الدراسة.

يقول آدم «أعمل بعد الفراغ من المدرسة في مجال مسح وتلميع الأحذية في الشوارع» ويضيف «أحمل ما أكسبه من مال في نهاية اليوم إلى والدتي لشراء الطعام وكذلك لدفع مصاريف المدرسة.» ■

يجب فعل الكثير من أجل النساء في دارفور

ونحن إذ نحتفل باليوم العالمي للمرأة، فإننا نفعل ذلك على أساس أن الطريق، بالرغم من التقدم المحرز في السنوات الخيرة، لا يزال طويلاً أمام مشاركة المرأة في عملية السلام.

إعداد ياجاروك أنجاجاوى

يمثل الاستمرار في تعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية لزيادة الزخم المستمر في مبادرات الإصلاح الطريق العملي الوحيد إلى الأمام أمام النساء في دارفور.

شعار هذا العام بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي للمرأة، الحدث العالمي الذي يحتفل به سنوياً في يوم ٨ مارس، هو «الوعد هو الوعد»: حان الوقت للعمل من أجل وضع حد للعنف ضد المرأة. في دارفور، وفي الوقت الذي تم فيه إحراز تقدم كبير بشأن تعزيز قضايا حقوق المرأة وإنهاء العنف ضد المرأة، تظل هنالك حاجة للقيام بالكثير بهذا الخصوص.

منذ تاسيس بعثة الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد)، ظلت الوحدة الاستشارية للنوع الإجتماعي تعمل في مجالات عدة رئيسية هي: السلام والعملية السياسية؛ والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي؛ والانتعاش والحوار المجتمعي. وفي سياق عملها في كل هذه المجالات، إستطاعت الوحدة الإستشارية للنوع الإجتماعي أن تصل إلى مجموعات مختلفة بما في ذلك الموظفين الحكوميين وقادة المجتمع والنازحين ومنظمات المجتمع المدني والشباب والبدو من أجل وضع السياسات والمساعدة في تنفيذ البرامج التي تم تصميمها بهدف تحسين حياة النساء في دارفور.

تتمثل الأمثلة عن التقدم الملموس والمحرز في إنشاء لجان سودانية في ولايات دارفور الخمس بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وإنشاء شبكة حماية المرأة التي تضم نساء من أكثر من ١٠٠ مخيم للنازحين؛ وبناء شبكة شباب دارفور بالجامعات. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الوحدة الاستشارية للنوع الإجتماعي في تعزيز الشراكات مع العديد من المؤسسات الولائية والجماعات المحلية لدعمها وهي تعمل على بناء آليات مهمة للإستجابة للإحتياجات الخاصة لحماية النساء.

طالب قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٦٣، الذي تم بموجبه تجديد ولاية اليوناميد في العام ٢٠١٢ «أطراف النزاع في دارفور بإتخاذ التدابير المناسبة فوراً لحماية المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال من جميع أشكال العنف الجنسي» كما طالب اليوناميد بتضمين العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي كجزء من الجهود الكبيرة التي تبذلها البعثة لحماية المدنيين. وتمشيا مع هذه التوجيهات، تقوم الوحدة الإستشارية للنوع الإجتماعي بإجراء الدراسات لتقييم حجم العنف القائم على النوع الإجتماعي بسبب بالصراع في دارفور وتعزيز الدعوة المسنودة بالأدلة لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي.

في كل عام، تحتفل الوحدة الإستشارية للنوع الإجتماعي بحملة الأمم المتحدة الإعلامية «١٦يوماً» من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الإجتماعي، والتي يحتفل بها سنويا تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ حيث تقام الإحتفالات إحتفاءاً بهذه المناسبة في جميع أنحاء دارفور بهدف تسليط الضوء على القضايا الواردة في القرار ١٣٢٥. وبالمثل، تحيي الوحدة الإستشارية للنوع الإجتماعي الذكرى السنوية للامم المتحدة «أيام مفتوحة» من خلال إقامة مناسبات إحتفالية في جميع أنحاء دارفور من خلال تسهيل تنظيم ورش عمل لاستعراض وتحليل التقدم المحرز حتى الآن بشأن قضايا المرأة. في العام ٢٠١٢، وقد ركزت المناسبات المقامة إحتفاءاً بالحملتين على حل النزاعات والمشاركة في عمليات السلام وتعزيز وتنفيذ القرار ١٣٢٥.

كانت الخطوة الكبيرة التي أحرزت كنتيجة لهذه الجهود المبذولة هي رغبة وإلتزام الحكومة السودانية بتسريع وضع الإستراتيجيات لضمان الامتثال الكامل لأحكام القرار ١٣٢٥، خصوصا فيما يتعلق بحملات الدعوة ومنع حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي والاستجابة لها. ومن بين الإنجازات الهامة التي تحققت في هذا المجال هو إنشاء تجمع تشريعي للمراة في دارفور والذي يعد نقطة تحول في الإصلاح القانوني من المتوقع أن يتضمن المساءلة القانونية عن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة.

أجرت الوحدة الإستشارية للنوع الإجتماعي العام الماضي بحثاً في القوانين السودانية المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وقد إستعرض البحث الثغرات التشريعية القائمة وأصبح نقطة مرجعية للنساء البرلمانيات مما ساعد في تعزيز جهودهن المتعلقة بالالتزامات الإقليمية والوطنية والدولية ذات الصلة بمشاركة المرأة وتمثيلها في هياكل الحكم وعلاقتها المهمة بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

بالإضافة إلى هذا العمل، ظلت الوحدة الإستشارية للنوع الإجتماعي تعمل على تسهيل مشاركة المرأة في عملية السلام من خلال تنظيم لقاءات منتظمة للمجتمع المدني في جميع ولايات دارفور. على سبيل المثال، وصلت مشاركة المرأة في مؤتمر أصحاب المصلحة في دارفور في العام ٢٠١١ نسبة ١٤ في المائة. كان الهدف من وراء هذه الجهود هو تمكين القيادات النسائية لتولي مسؤولية حماية قضاياهن الخاصة، وتوسيع الخيارات المتاحة لضحايا العنف وزيادة مشاركة المرأة في مؤسسات سيادة القانون.

ونحن إذ نحتفل باليوم العالمي للمرأة هذا العام في دارفور، فإننا نفعل ذلك آخذين في الإعتبار أن الطريق لا يزال طويلاً أمام مشاركة المرأة في عملية السلام برغم التقدم الكبير الملحوظ والواضح وذي المغزى الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة. يعتبر العمل الذي يجري في الوقت الراهن مع المشرعات النساء لإصلاح قوانين محددة أمر بالغ الأهمية لتحقيق التقدم. يمثل الاستمرار في تعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية لزيادة الزخم المستمر في مبادرات الإصلاح الطريق العملي الوحيد إلى الأمام أمام النساء في دارفور.

على الرغم من التحديات العديدة فقد حققت الوحدة الإستشارية للنوع الإجتماعي خطوات في العمل مع جميع قطاعات المجتمع والمؤسسات الحكومية في دارفور لحشد الدعم والدعوة لحل القضايا ذات الصلة بالنوع الإجتماعي. التركيز الأساسي الآن هو الاستمرار في زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام لتعزيز الآليات التي أنشئت لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي وتعزيز حصول المرأة على الخدمات والموارد على قدم المساواة وفي نهاية المطاف إستدامة تمكين نساء دارفور على المستوين الاجتماعي والاقتصادي. ■

ياجاروك أنجاجاوى هو كبير مستشاري النوعي الإجتماعي ورئيس الوحدة الإستشارية للنوع الإجتماعي باليوناميد.
بريد إلكتروني: ANGAGAWY@UN.ORG.

في ٤ فبراير ٢٠١٣ في الفاشر، شمال دارفور، فاطمة عبدو خليل في اليسار ومحاسن عثمان الطاهر في اليمين، وهما تظهران أمام الكاميرا. إنهما حكامتان، النساء اللاتي يمارسن تأثيراً إجتماعياً مهماً من خلال إلقاء الشعر والغناء.
تصوير سجود القرّاي، اليوناميد.

أُغنيات السلام في دارفور : مقابلة مـــع محـــاسن عثمان الطاهر

في مقابلة أجرتها معها في الفاشر تحدّثت أصداءُ دارفور إلى السيدة محاسن عثمان الطاهر، وهي حكامة ذائعة الصيت، تغني للسلام والتعايش السلمي وإعادة الإعمار في دارفور.

بقلم عماد الدين رِجـــال

تعتبر الحكّامات مغنيات شعبيات يكرّسنَ جهدهنّ للفت الإنتباه إلى القضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية في مجتمعاتهن. فالحكامات يعملنَ على مدح وتمجيد تضحيات أسلافهن ولفت الإنتباه إلى النجاحات التي تحققها عشائرهن من خلال أغنياتٍ شعبيةٍ مُرتَجَلة تُصاغُ على نحوٍ مقصود.

وبوصفهنّ شاعراتُ غناءٍ يخلقنَ تأثيراً على أفراد قبائلهنّ من خلال نسج المباديء والقِيَم الإيجابية في النسيج الإجتماعي لمجتمعاتهن. لا يقتصر تأثير الحكّامات فقط على مجتمعاتهن المحلية، إذ إنّهنّ يفرضنَ سحرَهنّ على جميع مستويات المجتمع، وبشكلٍ خاص في المناسبات الإجتماعية والتجمعات الثقافية من خلال توجيه مسار الفرح والحزن الجماعيين لمن حولهنّ. وفي دارفور تتمتّع الحكّامات

بشهرةٍ أشبهُ بما تتمتّع به الشخصيات السياسية القوية في إنّهنّ قادراتٌ على تدمير السمعة الشخصة للمرءِ في الحال وفي دفع الرجال إلى القتال في الحروب. وبنفس القدر فإنهنّ مشهوراتٌ بقدرتهنّ في العمل على تجنيب الصراعات والنزاعات في المجتمع من خلال إستخدام نفوذهنّ في حل المشاكل الإجتماعية المعقدة. وعلى الرغم من أنّ معظم الحكامات أميّاتٌ إلاّ إنّهنّ يمتلكنَ معرفةً عميقة بالتاريخ المحلي ويتّمعنَ بموهبةٍ شعريةٍ لإحداث إهتمامٍ واسع بالعدالة الإجتماعية.

تحدّثت أصداءٌ دارفور إلى السيدة محاسن عثمان الطاهر، وهي حكّامةٌ ذائعةُ الصيت، حول تأثير الحكّامات ودورِهنّ في بسط السلام والتعايش الإجتماعي. وقد وُلدَت السيدة محاسن الطاهر، وهي سيدةٌ تبلغ من العمر ٥٤ عاماً، وترعرعت في منطقة بُرام بجنوب دارفور. وقد أمضت الفترة الأُولى من عمرها كفردٍ من أفراد مجتمع الرُّحل وهي تنتقلُ من مكانٍ إلى آخر داخل دارفور وما حولها من المناطق. ولكنّها تُقيم الآن بمدينة الفاشر، حاضرةُ ولاية شمال دارفور.

أصداء دارفور: هلّا أخبرتينا متى وكيف أصبحتِ حكامة؟

محاسن الطاهر: أتذكّر بأنّني عندما كنتُ لم أزل في حوالي العاشرة من العمر، كنتُ أرتادُ المناسبات الإجتماعية الروتينية التي كانت تَجمع الحكّامات ومختلف أفراد المجتمع. وبالرغم من أنّ المهام الموكلة إليّ أثناء تلك التجمعات كانت تتمثّل في إعداد الشاي للحكامات إلاّ إنّني كنتُ أكرّس نفسي للإستماع بإهتمامٍ إلى الأُغنيات والأشعار التي يصدحنَ بها. وفي نفس الوقت كان قد تولّد لديّ الإحساس بأن أصبح حكّامة يوماً ما. وبذلك أخذَت تنمو لديّ فكرة أن أكون حكّامة نتيجة لإرتيادي المنتظم لهذه المناسبات. وعندما بلغت من العمر ١٣ عاماً كنتُ أغنّي وأصدحُ مع العديد من الحكّامات وفي إحدىَ المناسبات تطلّب منّا أن نقدّم عروضاً غنائية وشعرية في إطار الإحتفالات التي أُقيمت بمناسبة تتويج زعيمنا. وكان القلق قد إنتابَ الناسَ حول إمكانية قدرتي في المشاركة في الإحتفال. ومع ذلك، عندما صعدتُ إلى المنصة، كان أدائي محطّ هتافٍ وإبتهاج الجمهور بهذا القدر أو ذاك. وفي نهاية المطاف أُهديّ إليّ عِجلاً كجائزة قدّمها لي الزعيم شخصياً. ومنذ تلك اللحظة أصبحت أمارس نشاطي كحكامة. كان ذلك الإحتفال البداية بالنسبة وكان بمثابة واجهة لتقديم قدراتي الشخصية.

أصداء دارفور: ما الذي يتطلّبه الأمر لأن تصبح حكامة؟

محاسن الطاهر: لا أفشي سراً إن قلتُ أنّ عمل الحكامة قائم على الموهبة الفطرية والابداع. فقد كنتُ البنت الوحيدة التي اختارت هذا الطريق من بين خمس بنات أخريات. هناك عادة توجد حكامة واحدة من بين كل ١٠ قرى في أي منطقة من مناطق دارفور.أن مجموعتي من الأغاني والأشعار مستوحاةٌ من ذكريات جدتي التي كانت هي الاخرى حكّامة. ولذلك، فمهنة الحكّامة تتطلّب نوع من الموهبة الأساسية ونوعٍ من التقليد والرغبة في الإضطلاع بالدور الإجتماعي الذي تتطلبه المهنة.

أصداء دارفور: هل يعني ذلك إنّ الحكّامات لديهن إنتماءٌ محدّد إلى القبيلة أو الموقع الجغرافي؟

محاسن الطاهر: ليس للحكّامات إنتماءٌ قبلي أو جغرافي محدد. حيث يمكّنك أن تجدهنّ في أي مكان أو مجتمع من مجتمعات دارفور. ولكن الأمرالذي يجعل منهنّ موضع تقديرٍ لدى كافة أهل دارفور يتمثّل في أهدافهنّ، وهي أهدافٌ نبيلةٌ وسامية.

أصداء دارفور: هل لك أن تتحدثين عن ماهية هذه الأهداف؟ وماذا تقولين عن الدور الأساسي للحكّامة في المجتمع؟

محاسن الطاهر: للحكّامات دورٌ عظيم يلعبنَهُ في المجتمع. فهنّ لديهنّ القوة لدفع الأُمور في إتجاه أهدافٍ ايجابية أو سلبية. فلديهنّ القدرة في إشعال النار وفي نفس الوقت إطفاء تلك النار. ولكن أكثر الحكّامات حكمةً هنّ اللّاتي يفخرنَ بدورهنّ في حل المعضلات المرتبطة بالسلام والتعايش السلمي وإعادة الإعمار والتنمية. علاوةً على ذلك، يمكن أن يكنّ بمثابة وسيلةٍ لنبذ القبلية. وفي واقع الأمر، يبدو واضحاً في الوقت الحاضر تفاني الحكّامات في جميع أنحاء دارفور في العمل من أجل السلام والإستقرار. لقد شرعنا في الترويج لثقافة السلام. إضافةً الى ذلك، فإنّ الكثير من الحكّامات يعكفن الآن في المساعدة على لفت الإنتباه لقضايا المجتمع الخطيرة من قبيل الممارسة الضارة المتمثلة في ختان الإناث.

أصداء دارفور: هل للحكّامات عادةً عمل إضافي آخر غير مهنتهن كحكّامات؟ بمعنى آخر هل دور الحكامة يكون بدوام كامل أم إنّ على الحكّامات القيام بمهن موازية؟

محاسن الطاهر: كغيرهم من الفنانيين الآخرين، عادةً للحكّامات مهنٌ نهارية يقمن بها. فأنا مثلاً أعملُ حالياً كبائعة شاي وأيضاً أديرُ مطعماً صغيراً في السوق. فأنا أكرّسُ نفسي لكلّ هذه الأعمال النهارية من أجل ضمان رفاهية أبنائي وبناتي حيث ظلّ والدهم مفقوداً منذ ٥١ عاماً مضت.

أصداء دارفور: ماذا عن معدل ما تقوم بتأليفه من أغاني وأشعار جديدة؟

محاسن الطاهر: يعتمد ذلك على المناسبات والأحداث التي أحضرها. ففي بعض الحالات يأتيني الإحساس بأنّني مطالبّة بالإستجابة في الحال لقضية بعينها من قضايا المجتمع بأغنية جديدة. هناك أيضاً لحظاتٌ مؤثرة حيث يتطلّب منّي أن أكون مبتكرة ومبدعة. وهناك الكثير من المواقف الحساسة التي تتطلّب الصياغة الدقيقة والحذرة للأغنيات الشعبية. فأنا عادة أرتجلُ الأشعار والأغاني بطريقةٍ بحيث تناسب سياق الموقف المعني بأفضل ما يكون.

أصداء دارفور: وخلال هذه الأيام،

> **"إنّ جميع الحكّامات في دارفور لم يعدنَ يغنّينَ للحرب وبدلاً من ذلك أخذنَ يغنين للسلام. فالحكامات اليوم أكثرُ وعياً بقضايا المجتمع المعقدة مما كُنّ في أيّ وقتٍ مضى."**

ما هي طبيعة المناسبات التي تشاركين فيها عادةً والأنشطة التي تؤدينها؟

محاسن الطاهر: على المستوى المحلي أُشارك بشكلٍ منتظمٍ في المناسبات والفعاليات المجتمعية والإجتماعية من قبيل سباق الخيول وحفلات الزواج. على المستوى القومي أيضاً أُشارك في العديد من المناسبات والفعاليات. وفي الآونة الأخيرة شاركتُ في الليالي الثقافية السودانية التي أُقيمت في مختلف المدن في كافة أرجاء البلد. وتهدف هذه الفعاليات إلى عرض وإظهار تأثير الثقافة على السلام والتنمية.

أصداء دارفور: قال الكثيرون بأنّ الحكّامات يمارسنَ تأثيراً مهمّاً على أفراد مجتمعاتهنّ. فما هي آرائك على قدرة الحكّامات في ممارسة تأثير إيجابي في مجتمعا تهنّ ؟

محاسن الطاهر: إذا دعت الحكامة إلى إجتماعٍ سيكون كافة سكان القرية هناك. فالناس حريصون جداً في إظهار الإحترام للحكّامة إذ أنّ بخلاف ذلك فإنّها ستجعل منهم موضع سخرية. بالإضافة إلى التأثير على المستوى المحلي، فالحكّامات يكرسن أنفسهنّ لخدمة القضايا القومية. فبإمكانهنّ، على سبيل المثال، حثّ وتشجيع الرجال على القتال ضد الغزو الخارجي. فالعديد من الحكّامات لعبن دوراً عظيماً في التصدي للمستعمر نحو تحقيق إستقلال السودان.

أصداء دارفور: كما ذكرتي، فالحكّامات معروفات بأغنياتهن التي تدفع الرجال إلى القتال. هل سبق لك أن أديتِ هذا النوع من الأغنيات وما هي آرائك عنها؟

محاسن الطاهر: أقدمتُ على حث الرجال على الرد للهجوم الذي وقع على مصنع الشفاء للدواء في الخرطوم. وقد نُسبت هذه الهجمات على دولة غربية أخطأت في ضرب منشأة الإمدادات الطبية ظناً منها بأنها منشأة لصناعة الأسلحة. وقعت تلك الهجمات في وقت كانت هناك حاجة إلى الدواء للحدّ من إنتشار الأمراض المزمنة مثل الملا ريا. وعليه، فقد قمت بتأليف قصائد وأغنيات تندد بهذه الهجمات وتحث الرجال على الرد عليها.

أصداء دارفور: وماذا عن الحكّامات اللّاتي يقمن بحث الرجال على الحرب بدلاً من مجرد حثهم على رد العدوان؟

محاسن الطاهر: هذه الطائفة من الحكّامات لا تجدها في دارفور اليوم. فتلك الطائفة كانت تعيش في الظلام. فقد حل النور الآن محل الظلام. فكافة الحكامات لم يعدنَ يغنّينّ للحرب وبدلاً من ذلك فإنهن صرن يغنّينَ للسلام. فالحكّامات اليوم أكثرُ وعياً بكثير بالقضايا المعقّدة للمجتمع مما كنّ في أيّ وقتٍ مدى. فقد تحوّلت عقلية الحكّامات التقليديات تدريجياً من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام.

أصداء دارفور: فيما يتعلق بالنزاع في دارفور كيف أثّر النزاع عليك شخصياً؟

محاسن الطاهر: لقد تأثرتُ أيّما تأثّر بالنزاع في دارفور. قبل إندلاع النزاع كنّا نعيش في راحة. ولكن نتيجة لهذا الصراع أخذ الوضع الإقتصادي والأمني يتدهور. فنحن الآن نعاني من النتائج المباشرة للحرب. فالمشاكل الإقتصادية لأفراد كافة الطوائف على درجة من الحدة. فقد أصبح من الصعب الحصول على أبسط متطلّبات العيش في الحياة اليومية مثل حطب الوقود. فنحن نعمل كادحين للتغلب على المتاعب التي صاحبت النزاع في دارفور. إنّه النزاع الذي جعلني أتوق ليس فقط إلى السلام ولكن أشتاق إلى الماضي. إنّني استحضر ايّاماً كنت فيها أقوم برحلاتٍ تجارية إلى أجزاءٍ مختلفة من دارفور من دون أن تواجهني تحدياتٌ أمنية.

أصداء دارفور: ما هو المخرج لدارفور حسب رأيك؟

محاسن الطاهر: دارفور في حاجةٍ إلى عودة الوحدة لأهلها. إنها تحتاج إلى عودة التوحد لأهلها ضد القبلية والإنصياع إلى صوت الحكمة . دارفور في حاجةٍ إلى مشاريع التنمية. فبإمكان كلّ هذه الأشياء إعادة وضع دارفور في مسار السلام.

أصداء دارفور: في الختام ماذا تقولين لأهل دارفور من أجل دفع الأمور في إتجاه هذه الرؤية التي طرحتِيها؟

محاسن الطاهر: آمل بإخلاصٍ أن يصل صوتي إلى الجميع. فالوقتُ الآن للسلام وإعادة الإعمار. آمل إن يكرّس جيل المستقبل حياته للتعليم وأن يتبنّى ثقافة السلام. ■

٤ فبراير ٢٠١٣ في الفاشر، شمال دارفور، الحكامة فاطمة عبدو خليل، تظهر أمام الكاميرا. تصوير سجود القرّاي، اليوناميد.

" نعمل جاهدات للتغلب على الصعوبات التي صاحبت النزاع في دارفور. إنه النزاع الذي جعلني أتوق ليس فقط للسلام فحسب وانما أشتاق للماضي."

٢٤ فبراير ٢٠١٣، الفاشر،شمال دارفور، تعتبر محاسن عُثمان الطاهر، التي تظهر في الصورة، واحدة من بين أمّيز الحكامات في الفاشر، وهن نساء يتمتعن بنفوذ إجتماعي كبير من خلال ترديد الأشعار والأغاني. تصوير: سجود القراي/ يوناميد.

إصدار اليوناميد– شعبة الاتصال والإعلام
بريد الكتروني: unamid-publicinformation@un.org
موقع الكتروني : http://unamid.unmissions.org

facebook.com/UNAMID
twitter.com/unamidnews